

دراسات في السياسة الاقتصادية

مُقَا مُقَا

ثورة الأحرار في كينيا

بقلم

دكتور راشد البروي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

وعضو المجلس النائم

لتنمية الانتاح القوي

الطبعة الثانية

١٩٥٣

ملائمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي إشتا، إلفافة

إلى الضمير الإنساني التزميم الذي لا يعترف بفوارق بين الناس سردها
إلى اختلاف الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين .

الطبعة الثانية من :

حَقِيقَةُ الْإِنْفِلَابِ الْأَخِيرِ فِي مِصْرَ

نفدت طبعته الأولى في أيام وصدرت الثانية مزينة بصورة
واضحة وترجم إلى الإنجليزية ، وعلقت عليه الصحافة في كافة أنحاء
العالم ، مقدرة ومرحبة .

الثنى $\frac{ص}{١٨}$

٢٨٢ صفحة

THE MILITARY COUP

IN EGYPT

AN ANALYTIC STUDY

By

Dr. Rashed El-Barawy

عرض وتحليل لانقلاب يوليه ١٩٥٢ أمام الرأى العام الأجنبي
فى مصر والعالم ، ويتضمن النص الكامل بالإنجليزية لجمع قوانين
الإصلاح التى صدرت منذ ذلك التاريخ .

٣٥ قرشاً

٧ شلنات

فى مصر

فى الخارج

التمن

حَرْبُ الْبِتْرُولِ

في الشرق الأوسط

تأليف

دكتور راشد البراوي

(الطبعة الرابعة)

كان لكتاب « حرب البترول في الشرق الأوسط » أعظم الأثر في إغناء الوعي ، وفي الأحداث الخطيرة التي شهدتها إمبراطورية البترول بالشرق الأوسط خلال السنوات التي أعقبت ظهور هذا المؤلف لأول مرة .

ومنذ صدور الطبعة الثالثة حدثت تطورات ضخمة دعا إليها وتوقعها صاحبه ، وصار لزاما تسجيلها وتحليلها ، وهكذا صدرت الطبعة الحالية وقد زادت نحواً من ١٢٠ صفحة بسبب الأحداث والمشكلات ، والجداول الإحصائية والوثائق والملاحق الكثيرة التي أضيفت حتى تكون الصورة واضحة .

والحق ، إن هذه الطبعة ، أو الكتاب الجديد بعبارة أدنى إلى الدقة في الوصف ، لتعد أعظم مرجع في هذا الموضوع الخطير ، ولا مثيل لها في أية لغة أجنبية .

الثمن : ٢٠ جـ

٢٢٤ صفحة

من القطع الكبير

موضوعات اليوم ... وكل يوم :

- | | |
|----|---|
| ١٠ | ١ - النقطة الرابعة في الميزان |
| ٥ | ٢ - مشروع سوريا الكبرى |
| ١٠ | ٣ - مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية) |
| ٨ | ٤ - الكتلة الإسلامية |

الكتاب الذي لا تخلو منه مكتبة

مَجْمُوعَةُ الْوُثَائِقِ السِّيَاسِيَّةِ

الجزء الأول

المركز الدولي

لصّروالسّودان وقناة السّويس

يشمل النصوص الكاملة للوثائق منذ عام ١٨٤٠ حتى إلغاء معاهدة ١٩٢٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ ، مع تحليلها والتعليق عليها .

مقدمة الطبعة الثانية

كان صدور الطبعة الأولى من هذا البحث الصغير موضع الترحيب من جانب القراء في الشعوب الحرة والنزاعة إلى الحرية ، كما كان موضع ذعر في الدوائر الإسماعيلية لأننا حاولنا - بقدر ما وسعنا الجهد - أن نزيح الستار عن دعاويها وألاعيبها ، وأن نوضح حقيقة الأحوال في كينيا وأن نثبت بالأدلة أنها إحدى تلك الحركات القومية الضخمة التي تشهد لها القارة الإفريقية ، كما فصحنا نية الاستعمار الأبيض المبيتة من حيث تدبير الخطة للقضاء على الزعيم الكيني الكبير جومو كينيا .

ولم يكذب صدر هذا البحث حتى تلففته الأيدي مما جعل لزاماً علينا أن نعيد طبعه . وخلال الفترة التي أعقبت الطبعة الأولى كان ذلك البلد الإفريقي مسرحاً لتطورات على جانب كبير من الأهمية ، فانسع نطاق الثورة وأصبحت جماعة ماو ماو مصدر الذعر للرجل الأبيض أو للسلطات الاستعمارية ، وما زالت الحركة على أشدها ، بل إنها لتزداد قوة وعنفاً ، ولن يهدأ لها بال حتى تحقق أهدافها الكبرى فتجتاح صاحب البلد الأصلي السيد والحاكم في وطنه والمنتفع بخيرات . وكذلك قدم الزعيم الوطني الكبير إلى المحاکمة ولكن الحيلة الإستعمارية وقد انكشف أمرها لم تر بداً من إقامة الوزن لسخط

الرأى العام العالمى ، فلم تعدمه كما كان مقدراً ، ولكنها فى الوقت نفسه لم تطلق سراحه بل حكمت عليه بالسجن .

واليوم ، ونحن نكتب هذه السطور نعلم أن الرجل قد استأنف الحكم ، وأن الأحرار فى كل مكان ليأملون نجاحه فى محاولته فإن فى تبرئته نصراً للعدالة والحرية والقومية ، بل والإنسانية .

المؤلف

مايو ١٩٥٣

لماذا أكتب هذه الصفحات

يشهد العالم اليوم ثورات تتفاوت من حيث حدتها وعنفها ، في المناطق والمستعمرات الإفريقية التي يسيطر عليها الرجل الأبيض ولا يريد أن يعترف أن الظروف قد تغيرت ، وأن الاستعمار أصبح من أخطاء التاريخ التي ينبغي محوها ، لأنه صار بالفعل قيداً على التقدم الذي تجاهد من أجله البشرية .

لقد بدأت القارة المظلمة تتحرك للخلاص من الاستغلال ، وقامت الشعوب الإفريقية تطالب بحقوقها الأساسية ، في الحرية والاستقلال والمساواة . ففي اتحاد جنوب إفريقيا وفي كينيا وأوغنده وتنجانيقا والكنغو وغيرها تعلن الشعوب أنها لم تعد تحتل سياسة التمييز العنصرى . ولن تقبل أن تظل موارد بلادها و ثرواتها احتكراً لهذه القلة البيضاء من الأوروبيين وأمثالهم ، ولن تسمح للرجل الأبيض أن يظل السيد والحاكم الذي يعمل بما يملك من قوة وحيلة على أن يبقيا في هذا المستوى المنحط من الفقر والجهل والمرض .

إن الدول الاستعمارية تعمل جاهدة على إخفاء الحقائق ، فهي تصمم الإفريقيين المكافحين الأحرار بأنهم إرهابيون تارة ، وأنهم مدفوعون من جانب عوامل خارجية تارة أخرى ؛ كما تسلط عليهم في الوقت نفسه أسلحة التدمير والتقتيل بعد الاضطهاد والسجن والمحاكمات التي تنفر منها أولى مبادئ العدالة ، وهامى تونس والجزائر

ومراكش تقدم لنا الدليل القاطع على أساليب الاستعمار . ولكن هذا الذى نلقاه فى مختلف أرجاء القارة الإفريقية إن هو إلا الإنعكاس الطبيعى للقومية الناهضة والنزاعة إلى تحقيق أهدافها فى الحرية والمساواة والعدالة ، من أجل الصالح الإنسانى العام والسلام العالمى .

ولقد برزت فى الآونة الأخيرة الحركة القائمة الآن فى كينيا وأخذت تسترعى الانتباه فى كل مكان ، وصار اسم « ماو ماو » على الألسنة . والغرض من هذه الصفحات أن نلقى قدراً كافياً من الضوء على هذه الحركة والعوامل الأساسية التى تكمن وراءها ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولنبين أنها جزء من هذه الثورة التحريرية التى تحتاج ما جرى العرف الاستعمارى على تسميتها بالقارة المظلمة أو السوداء .

منذ سنوات قلائل تحدث المستر تريجفى لى ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، فقال إن عهد سيطرة الرجل الأبيض على آسيا قد انتهى ، ولم يعد له سوى إفريقيا ؛ وهامى الأخيرة قد أخذت تفريق من سبائها وتطالب بحريتها حتى تلحق بركب الحضارة الذى يعمل الاستعمار على تعطيل سيره ، وهى لن تتوقف عن كفاحها حتى تبلغ غايتها ، طال الزمن أو قصر ، وشاء الاستعمار أو لم يشأ .

رأس البراوى .

القاهرة - ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢

ماذا تعرف عن كينيا ؟ (١)

تقع مستعمرة ومحمية كينيا على ساحل المحيط الهندي فيما بين
نهر أومبا Umba ورأس ديك Dick's Head ، وتمتد في الداخل حتى
بحيرة فكتوريا وأوغنده . والمساحة الكلية ٢٢٤ر١٦٠ من الأميال
المربعة ، بينما يبلغ عدد السكان ٢٠٩ر٣٠٠ نسمة طبقا لتقدير عمل
في ٣٥ فبراير من عام ١٩٤٨ ، ومن هؤلاء :-

٢٩ر٠٠٠ أوربي

٩٠ر٩٠٠ هندي

٢٣ر٩٠٠ عربي

٣ر٠٥٤ر٥٠٠ إفريقي

ويكثر العرب على مقربة من الساحل ، ويرجع وجودهم إلى
القرون الماضية حين كان للعرب سلطان في هذه المناطق . ووفد عدد
كبير من الهنود حين بدأ إنشاء الخط الحديدي ، كما اشترك عدد من
الجنود السيخ في غزو إفريقية الشرقية لحساب انجلترا ، ولا ينبغي أن
ننسى كذلك العلاقات التجارية القديمة بين الهند وشرق إفريقيا . أما
الأوروبيون ، وأغلبيتهم الساحقة من الإنجليز ، فقد وفدوا إلى البلاد
بعد بدء استعمارها . وإذا ما توغلنا إلى الداخل ألفينا أجناسا من
الإفريقيين يتكلمون لغات البانتو ، كما نجد قبائل أخرى غيرها مثل

كافرونندو ، ناندى ، لوبوا ، ماساى . ويقع ثغر مباسا على الجانب الشرقى من جزيرة بهذا الاسم ، وهونهاية سكة حديد دكينيا - أوغنده . وعلى الجانب الجنوبى الغربى من الجزيرة نفسها نجد ميناء كيلندبنى . Kilin dini ، وهو من أفضل الموانئ الواقعة على الساحل الشرقى لإفريقية ويتسع للسفن الكبيرة .

والأرقام التالية عن التجارة الخارجية تلقى ضوءاً على أهمية البلاد الاقتصادية :

السنة	الواردات	الصادرات	إيرادات الجمارك
١٩٤٣	١٢٢٩٠١٢٩٧٤	٩٢٨١٨٢٤٦٣	١٠٣١٢٦٧٧
١٩٤٤	١٣٢٩٤٠٢٤٨٦	١٢٢٤٢٩٩٠٩	٢٢٢٨٨٢١٧٤
١٩٤٥	١٣٢٠٢٩٧٤٨	١٥٢٧٣١٢٧٣٠	٢٢٤٤٤٢١٥٩
١٩٤٦	٢٠٣٠٦٢٤٧١	١٦٢٧٥٠٢٨٢٠	٣٢٦١٠٢٠٠٥
١٩٤٧	٢٩٢٥٢٨٥٤٤	٢١٢٠٦٥٢٦٢١	٤٩١٨٢٧٠١

وتعتبر بريطانيا العميل الأول كما يتضح من البيان التالى :

السنة	الصادرات إلى بريطانيا	الواردات من بريطانيا
١٩٤٧	٩٠٩٠٢١٦٧	٣٢٧٥٩٣١٨
١٩٤٨	١٧٢٤٤٥٨٦٧	٤٢٠٧٤٢٤٤٢

وأهم غلات الإصدار البن والشاى وقصب السكر والقطن (مقادير قليلة) ، بينما تصدر البلاد سنوياً مقادير كبيرة للغاية من الجلود .

وصول الرجل الأبيض

وبداية الاستعمار

قبل عام ١٨٨٤ وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانت تمتد منطقة واسعة قينة أن تجذب أنظار الاستعمار في الوقت المناسب إذ لم تكن مملوكة بعد لآية دولة أوربية ، بينما كان يدعى حق السيادة عليها سلطان زنجبار . وفي تلك السنة ، وصل إلى البلد الأخير المغامر الألماني كارل بيترز مع بعض الرفاق ، وبفضل المعونة التي قدمها لهم أحد البيوت التجارية الألمانية في زنجبار ، ضربوا في الداخل . ولم يمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه اثني عشرة معاهدة موقع عليها من عدد من الزعماء الوطنيين الذين لم يدركوا حقيقتها والغرض منها . والنتيجة انه استطاع ان يضع مساحة قدرها ٦٠٠.٠٠٠ من الأميال المربعة تحت حماية «شركة الاستعمار الألماني» التي سبق له ان انشأها . وعاد إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة واطلق عليها اسم «شركة إفريقية الشرقية الألمانية» ، واستطاع ان يحمل بسمرك على ان يعلن حماية الحكومة لها . ودهش الناس من تصرف الوزير الألماني إذ يعلمون انه كان معارضا في مشروع بيترز . ولكن الواقع ان بسمرك كان يتصرف في حذر فلا يريد ان يتخذ موقفا إيجابيا إلا إذا كان النجاح حليف المغامرة .

ولكن الإنجليز ، بالرغم من مشاغلهم في آسيا والمتربة على التوسع الروسي ، لم ينظروا بعين الارتياح إلى تلك الجهود التي تبذلها ألمانيا في إفريقيا الشرقية . وقبل وصول كارل بينزر بشهور قلائل توغل المكتشف الإنجليزي سير هاري جونستون إلى منطقة جبل كليمنجارو وعقد طائفة من المعاهدات مع عدد من الزعماء الوطنيين ، وهذه أخذها في عام ١٨٨٥ جماعة من تجار منشستر وغيرهم الذين أسسوا « جماعة إفريقيا الشرقية الألمانية » ، والتي تحول اسمها فيما بعد فصار « شركة إفريقيا الشرقية البريطانية الإمبراطورية » ، ولما كان للفرنسيين أطماع في شرق إفريقيا اتفقت الدول الأوربية الثلاث ، وهي إنجلترا وألمانيا وفرنسا ، على تأليف لجنة لتسوية عناصر الخلاف بينها ، ولتقرر ما إذا كانت المنطقة ملكا لسلطان زنجبار . وصدر قرار اللجنة في العام التالي فإذا به يسمح للسلطان بجزيرتي زنجبار وبمبا Pemba إلى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠ ميل لبريطانيا ، والجنوبية لألمانيا . أما ما وراء هذه المنطقة الساحلية فقد اقتسمه الإنجليز والألمان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا . (١) وهنا تقدمت كل من الشركتين إلى السلطان تطلبان استئجار منطقة النفوذ الخاصة بكل منهما .

(١) مقابل ذلك أطلقت يد فرنسا في جزيرة مدغشقر .

ولكن المنطقة الداخلية هي التي أصبحت موضع الخلاف . وراح الإنجليز يرددون هذه الأسئلة : هل ترك الألمان حرية التوسع حتى يلتقوا بدولة الكونغو الحرة عند بحيرة تنجانيقا وبذلك يسدون الطريق على المشروع البريطاني الخاص بمد خط حديدي عبر القارة من مدينة الرأس في أقصى الجنوب إلى القاهرة في الشمال ؟ وهل تكون أوغنده ، درة إفريقية الشرقية ، من نصيب الإنجليز أم الألمان ؟ وأخذت المسألة الأخيرة تشغل الأذهان ، وبخاصة عند ما وصل كارل بيترز إلى عاصمة أوغنده وعقد معاهدة مع ملكها .

ولكن المغامرة الألمانية لم تنجح ، ذلك أنه في أول يولييه من عام ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وبريطانيا ، معاهدة هليوجولاند ، وبمقتضاها حصلت الدولة الأولى على شبه جزيرة هليوجولاند (ذات الأهمية الإستراتيجية لألمانيا نفسها) ، ومقابل ذلك (فيما يخص إفريقيا الشرقية) تنازلت عن دعاويها في أوغنده ، وجزيرتي زنجبار ومبما ، ومنطقة ويتو Witu (الواقعة على ساحل إفريقيا الشرقية البريطانية) ونياسالاند . واستغلت إنجلترا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار ومبما وأوغنده .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال شركة إفريقيا الشرقية البريطانية ، ، ورفعت اللجنة تقريرها وفيه أن تاريخ شركة إفريقيا الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس

الآخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجملاء اخفاق التجربة التي قامت على وضع الإدارة والتجارة في أيدي واحدة ، فيما يختص بهذا الجزء من إفريقية ، وأن التعجيل بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة إلى الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية وزنجبار ، وعلى ما نعتقد بالنسبة إلى الشركة نفسها . وهنا استقر رأى الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها في إفريقية الشرقية وأوغنده ، مقابل ربع مليون جنيه ، وفي سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغنده ، وطبق الاجراء نفسه بالنسبة إلى إفريقية الشرقية البريطانية في العام التالي .

وكانت حدود الأخيرة تنتهي عند نيفاشا Niavasha ، وفي سنة ١٩٠٢ أضيفت إليها مقاطعات نيفاشا وكيسومو ، وبالأولى مرتفعات تصلح لاقامة الرجل الأبيض : أما الثانية فاقطعت من أوغنده وبذلك وصلت جنود إفريقية الشرقية البريطانية إلى بحيرة فكتوريا .

ومنذ إعلان الحماية كان على رأس هذه المحمية ، مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية . ولكنها أصبحت بعد ذلك من اختصاص وزارة المستعمرات ، ابتداء من أول ابريل ١٩٠٥ ، وفي نوفمبر ١٩٠٦ وضعت تحت إشراف حاكم وقائد لقوات الاحتلال . وفي ٢٣ يولية ١٩٢٠ تقرر ضمها باسم « مستعمرة كينيا » ، وبذلك صارت من « مستعمرات التاج » ؛ أما الأراضي الواقعة على الساحل والتي كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد أطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفي ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع إيطاليا وبمقتضاها تنازلت إنجلترا إلى الأخيرة عن نهرجوبا ومنطقة على الجانب البريطاني من النهر ، يتراوح عرضها بين ١٠٠،٥٠ ميل ؛ وتم التسليم رسميا في ٢٩ يونيه من السنة التالية ، وهكذا تنازلت إنجلترا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى في الأمر .

بهذا نعرف قصة الاستعمار الأبيض أو البريطاني بعبارة أخرى لكينيا . وسرعان ما أخذ المستعمرون يقدون على البلاد حيث يملكون أجود أرضها ويستغلونها لحساب أنفسهم ولحساب الإمبراطورية بما سنوضحه في الفصول التالية .

آثار سيئة :

وهنا نسأل : هل كان مجيء الرجل الأبيض عامل خير لهذا البلد وأهله ، وهل كانت حضارته مصدر إسعاد ورفاهية ؟ يحدثنا بويل (١) أن من رأى البعض أنه منذ ابتداء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه في صحة الرقم إلا أنه يقول إن من المحتمل أن ٥٠٠.٠٠٠ منهم ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠.٠٠٠

غيرهم هلكوا بسبب المجاعة ووباء الإنفلونزا في عام (١٩١٨-١٩١٩). ولكي يدعم الرأي القائل بميل السكان الوطنيين إلى التناقص يورد لنا هذه العبارات البالغة الدلالة والمغزى من تقرير لإدارة الصحة.

« فيما بين عامي ١٩٠٤ ، ١٩٢٤ تمتعت قبائل كينيا بسلام داخلي ولكن في الوقت نفسه كانت تجرى تغييرات اقتصادية ويحدث تطور على أسس جديدة . وكلا السلام والتقدم كانا صدمة أكثر منهما دافع ؛ وعطل نشوب الحرب في عام ١٩١٤ ، على الأقل لمدة عشر سنوات ، وضع أو تطبيق الوسائل التي يمكن بها السيطرة على تلك الهزات . وفي ظل هذه الظروف ما كان ينتظر أن يزداد السكان » . ومعنى هذا أن إخراج الأهليين من ديارهم ، وحرمانهم من أراضيهم وتسخيرهم في خدمة مزارع البيض ، إلى جانب الحرب والأمراض التي لم يمكن التغلب عليها بسبب عدم وجود خدمات صحية كافية - كل هذا كان لابد وأن يؤدي إلى تناقص السكان .

هذا بالنسبة إلى الإفريقيين ، أما في حالة الأوروبيين فإن الكاتب نفسه يذكر لنا (١) أن عددهم ارتفع من ٣١٧٥ في سنة ١٩١١ إلى ٩٦٥١ في سنة ١٩٢١ أي أن الزيادة خلال تلك السنوات العشر بلغت ٢٠٤ في المائة ، وفي سنة ١٩٢٦ ارتفع الرقم الأخير إلى ١٢٥٢٦ ، أي بنسبة ٣٠٪ خلال سنوات خمس .

(١) المصدر السابق ص ٢٨٨ .

ويشكو الأوربيون من أن الأهالي يرتكبون ضدّهم الكثير من الجرائم كالعدوان على النفس وسرقة الماشية وما إلى ذلك ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة لو ألقينا المسؤولية الأولى على الطرف الأول بسبب سياسته في اغتصاب الأراضي ، وتسخير الأهالي في العمل بأنفه الأجور وفي أسوأ الظروف ، وتطبيق مبادئ التمييز العنصري ، وعدم النظر إلى السكان بعين الاحترام . دوا أكثر من هذا فعالبما كان الوطنيون صحايا الظلم في المحاكم الأوربية ، فبينما تترفق هذه المحاكم مع الأوربيين إذا ارتكبوا ذنباً ضدّ الوطنيين فإنها تبدو بالغة القسوة إذا ما تعاق الأمر بعدوان من جانب الوطني على الأوربي . (١) .

تمليك الأرض للمستعمرين

لكي يتسنى لنا أن نتعرف العوامل الجوهرية أو الأساسية التي تكمن وراء ثورة أهل كينيا ، يتعين علينا أن نعرض في قدر من التفصيل للسياسة التي اتبعت منذ بدأ استعمار المنطقة ، إزاء الأراضي لأنها في الواقع تمثل العامل الاقتصادي في الحركة القومية التي نلقاها الآن في المستعمرات التي يملكها الرجل الأبيض في القارة الإفريقية . إن سياسة التمييز العنصري ، وإبعاد الأفريقي عن الإدارة ، والقيود المفروضة على حياته الاجتماعية ، كل ذلك إنما يعد وسائل طبيعية لتمكين سيطرة الرجل الأبيض على اقتصاديات المستعمرات . ولما كانت الزراعة هي العنصر الأساسي في النظام الاقتصادي اكتسبت مسألة الأراضي أهمية قصوى بالنسبة إلى الطرفين وهم المستعمرون الأوربيون من جهة وأهل البلاد الأصليون من جهة أخرى .

فحين وفد المستعمرون إلى كينيا في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي ، أخذوا يستحوذون على الأراضي من الوطنيين أو من شركة إفريقية شرقية . وسياسة نقل الأرض إلى أيدي البيض وضع أسسها سير شارلز اليوت الذي عين مندوباً سامياً سنة ١٩٠٠ ، إذ كان يرى أنه لا بد للسكة الحديدية التي أنشئت من أن تغطي نفقاتها ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بملي المناطق الخالية من السكان أو من الاستغلال بالمستعمرين .

إن الأوراق الرسمية تتحدث دائماً عن أن مصلحة السكان الوطنيين يجب أن تكون لها الأولوية ، غير أن الواقع - كما سنرى - يثبت أن الهدف الحقيقي كان إعطاء الأولوية للمصالح الأوربية بحيث تسيطر على البلاد طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضي الأوربيين . ولقد كان سير إليوت صريحاً للغاية إذ قال : « إن داخل المحمية أرض للرجل الأبيض » وإن من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة . وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسة التي تتبعها والتشريعات التي ننشئ مستعمرة بيضاء » (١) .

هذه هي المبادئ التي صاغها أول حاكم بريطاني لهذه المستعمرة وسنرى أنها هي ذاتها التي سارت عليها الحكومة البريطانية في سياستها الاقتصادية ممثلة في مسألة الأراضي منذ ذلك التاريخ ، وأن القوانين والأوامر التي صدرت كلها مستوحاة من هذه المبادئ . وتطبيق لها . ولا عبرة بما كان يردده الساسة البريطانيون من أقوال تخالف هذا الجوهر أو تتحدث عن رعاية مصالح الوطنيين والعمل على ما فيه خيرهم ورفاهيتهم . الواقع أن تحويل كينيا إلى مستعمرة للرجل الأبيض سياسة مرسومة منذ البداية .

وبدا أول تشجيع رسمي لهذه العملية حين عرضت الحكومة البريطانية في عام ١٩٠٢ تخصيص جزء من إفريقيا الشرقية التابعة لها لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية من حيث إنشاء وطن قومي لليهود ولكن الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ لأنها لم تنزل موضع الرضاء من الصيونييين الذين كانوا يتطلعون إلى فلسطين ، كما أن المستعمرين أنفسهم أبدوا اعتراضهم عليها لأنها ستخلق لهم منافساً خطيراً في المستقبل .

الوصف ملك التاج :

كان لابد من إجراء ذي صبغة قانونية حتى يتسنى التصرف في الأراضي لصالح الوافدين البيض ، ومن هنا تقرر اعتبار الأرض ملكا للتاج البريطاني على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين *tenants-at-will* ، وبذلك يتسنى نزع الأرض منهم ونقلهم من مكان إلى آخر طبقاً لما تراه السلطات . وهكذا طبقت الحكومة الإنجليزية النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في بريطانيا منذ قرون طويلة خلت . ومن الصعب أن نبرر هذا الإجراء الذي يقوم على مبدأ سلب الأهالي حقوقهم المتوارثة في ملكية أراضي بلادهم . ويبدو أن الإنجليز حين أخذوا بهذه السياسة استندوا إلى «حق الغزو» الذي كان يتمسك به القدماء لكي تصبح الأرض ملكاً للفزاة . ومن

الطبيعي أن الأهالي لم يؤخذ رأيهم في هذا التخصير الذي يمس كياناتهم وحقوقهم ، وإنما فوجئوا بنتائجه وخضعوا له بحكم الغلبة والسيطرة . ويحاول البعض أن يبرر العمل قائلاً إنه بهذه الطريقة « القانونية » يمكن أن تسلم تلك الأراضي ذات الإمكانيات الواسعة إلى أولئك الذين يستطيعون استغلالها على أحسن وجه بما يملكون من خبرة فنية ومال ، وهو ما كانت تحول دونهُ الأساليب البدائية التي يستخدمها الوطنيون في الزراعة . ومهما يكن من أمر ، فإن من الصعب أن نجد مسوغاً عادلاً لهذا العدوان على ما لأهل البلاد من حقوق الملكية لصالح العناصر الأجنبية .

قانون الأراضي لسنة ١٩٠٢ :

في عام ١٩٠٢ خول المندوب السامي أن ينقل أراضي التاج لمن يشاء ، ولم يلبث أن صدر في السنة ذاتها « قانون أراضي التاج » وبمقتضاه يصبح لهذا الحاكم حق بيع الأراضي لمن يطلبها لغاية ١٠٠٠ فدان ، وتأجيرها لمدة ٩٩ سنة ، وعند انتهاء مدة الإجارة تعود الأرض إلى الحكومة بدون تعويض . وكذلك نص القانون على أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عنها إلا بموافقة المندوب السامي .

ومنذ سنة ١٩٠٣ اتسع نطاق هجرة البيض إلى كينيا ، وعملت السلطات على تشجيعها عن طريق منح الأرض ، وتألفت لجنة من

المستعمرين ومعهم لفيف من الموظفين، فرأت ضرورة تعديل القانون بقصد إزالة ما يشتمل عليه من قيود تحول دون تسهيل عملية انتقال الأراضي . ومن هذه القيود ماورد في القسم الثلاثين من القانون من أنه ، في كافة المعاملات الخاصة بأراضي التاج ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار حقوق ومطالب الوطنيين ، وبصفة خاصة لايحوز للندوب السامي أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلاً .

قانونه سنة ١٩١٥ :

وإزاء ازدياد الهجرة وارتفاع الأصوات بضرورة كفالة جميع التسهيلات صدر قانون آخر في عام ١٩١٥ وأهم نصوصه :

(١) الأراضي المؤجرة والتي لا تزيد مساحة القطعة منها على ٥٠٠ فدان يحوز منحها لمدة ٩٩٩ عاماً (وهذا لا يختلف عن التمليك الفعلي) ، على أن تحول الإيجارات السابق منحها طبقاً لقانون ١٩٠٢ إلى نصوص القانون الجديد .

(٢) تفرض الحكومة على المنتفع ريعاً سنوياً تجرى مراجعته كل ثلاثين عاماً . وكانت قيمة الربع ٢٠ سلتاً عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ ؛ ولقد بلغ إيراد الحكومة السنوى من ذلك لغاية عام ١٩٢٥ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه .

(٣) منع التأجير أو التقسيم من الباطن بدون موافقة الحاكم في

المجلس . Governor-in-Council .

(٤) فرض القانون شروطاً لاستثمار الأرض وتشجيع هذه العملية .

وفي سنة ١٩١٩ اتخذت الحكومة إجراء لمنح ألف هكتار مساحة مليونان من الأفدنة إلى عدد من رجال الجيش الذين اشتركوا في الحرب العالمية الأولى .

والجدول التالي يبين الوضع في سنوات (١٩٢٢-١٩٢٥) بالأفدنة،

السنة	المساحة المشغولة	المساحة المنزرعة	النسبة المئوية
١٩٢٢	٣١٠٤١٥٨	٢٢٤٢٠٥٥	٦١٥
١٩٢٣	٣٩٨٥٣٧١	٣٧٤٢٣١٩	٦٨٨
١٩٢٤	٤١٩٢٢٠٣١	٣٤٦٩٨٨	٨٢٨
١٩٢٥	٤٤٢٠٥٧٣	٣٩٢٢٢٨	٨٨٨

وفي سنة ١٩٢٥ كان متوسط ما يملك المستعمر الأبيض ٥٠٠ فدان مقابل ثمانية أفدنة للرجل الوطني . وطبقاً لإحصاء عام (١٩٤٧ - ١٩٤٨) كانت الأراضي التي يزرعها الأوريون تشمل على ما يأتي :

نوع المحصول	المساحة بالفدان
قمح	١٩٣٤٦٣
ذرة	١٠٦٠٦٠
Pyrethram	٤٧٣٩٨
Sisal	١٣٠٨٨
	٢٠٥٠٠٠
بن	٧٢٠٠٠
شاي	١٦٠٤٨
شعير	٩٧٣٢
قرطم	٧٧٧٠٠

قلنا إن السياسية المتبعة انطوت على سلب الأهل إلى حقوقهم ،
ويؤيد هذا حكم « باث » المعروف في عام ١٩٢١ إذ جاء فيه أنهم
يعتبرون مستأجرين من قبل التاج وأنه لمن الفضل أن حجرت لهم
مساحات معينة ليستغلونها إلى الأبد إذ ليس هذا بحق لهم !!
ولا يسعنا إلا أن نورد أمثلة لبعض الحالات التي نقلت فيها قبائل
برمتها من مواطنها إلى جهات أخرى لصالح المستعمرين الأوروبيين ،
وأغلبتهم الساحقة من البريطانيين :

(١) كانت أول عملية نقل في منطقة قبائل كيكويو Kikuyu في الشمال
الشرق من نيروبي ، وفي عام ١٩٠٦ كانت العملية قد امتدت إلى
مناطق عدة في بلاد قبيلة ماساي Masai .

(٢) في سنة (١٩٠٤ - ١٩٠٥) نقلت قبيلة إيجويو Elgeyo من منطقة منحها الحكومة كامتياز غابات إلى الماچور جروجان .

(٣) في سنة ١٩٠٧ بدأ المستعمرون يقيمون في تلال موا Mua ولوكينيا Lukinea ونقلت قبيلة أكامبا Akamba المقيمة هناك إلى مناطق تابعة للتاج في الشمال والشرق .

(٤) في السنة ذاتها فتحت منطقة لونداني Londiani أمام المستعمرين ، كما منحوا أرضا مساحتها ١٣٨٠٠٠ فدان في منطقة سوتيك Sotik .

(٥) خصصت مساحة قدرها ٤٥٦٠ ميلا مربعا لمزارع الجنود ، ولما ثبت عدم صلاحية أجزاء منها للاستغلال الزراعي عوض أصحابها بأرض مساحتها ٨٢٠٠٠ فدان اقتطعت من الأراضي المخصصة . للوطنيين reserves في إقليم ناندی Nandi .

وبالرغم من عدم إجراء عمليات نقل للقبائل الوطنية على هذا النطاق الواسع بعد ذلك التاريخ فالتناجح نجد أنه في سنة ١٩٢٢ عمد سير إدوارد جريج إلى اقتطاع مساحات واسعة من أراضي قبيلة سامبورو Samburu ، وبذلك وضع مليون ونصف مليون من الأفدنة تحت تصرف البيض .

بهذه الوسيلة أمكن إخراج الأهالي من مناطق واسعة لإعطائها إلى الرجل الأبيض دون موافقتهم ، وفي هذا يقول مجلس الإرساليات الدينية في كينيا :

« بعد إعلان الحماية بخمس أو ست سنوات بدأت أعداد وفيرة من المستعمرين الأوروبيين تصل إلى البلاد ، وهنا واجه الإفريقيين منظر يدعو إلى الدهشة ، ألا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى القادمين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التي تنحصر وظيفتها في حماية الجماعات والشعوب الوطنية . وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضي القبائل في كيكويو وكامبا وناندي وأنيكيا على الساحل . وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالي في بعض الحالات ، والواقع أنه لم يكن لهم خيار في الأمر وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط .. وسارت الحكومة على سياسة خاطئة وهي افتراض أن الأراضي المزروعة فعلا هي التي يكون للناس حق فيها ، وفي كيكويو كان التعويض يمنح على هذا الأساس وحده بمعدل رويتين للفدان » .

طريقة التمليك :

وخلال الفترة الممتدة من ١٩١٢ حتى نهاية ١٩٣٦ ، (بخلاف مشروع إسكان الجنود في سنة ١٩١٩) جرت العادة أن تباع الأراضي التي يتقرر منحها إلى الأوروبيين بطريق المزايدة ، ولكن بعد ذلك أو في سنة ١٩٣٧ على وجه التحديد طبق نظام جديد بمقتضاه تمنح الحكومة أراضي التاج مباشرة لمن يطلبها بعد موافقتها على الطلب (١) .

المناطق المحجوزة للوطنيين^(١)

قلنا إنه عند دخول البيض في البلاد عمدوا إلى شراء الأراضى من الزعماء الوطنيين الذين خالفوا بهذا العمل التقليد السائد في البلاد والذي لا يميز التنازل عن الأرض للغير . وأساس ذلك القانون أو العرف أن الأرض ملك للقبيلة كلها كجموعة ، تستغل لصالح جميع أفرادها ، بمعنى أن الملكية الخاصة كما تعرفها البلاد الأخرى لم يكن لها وجود هناك .

وفي سنة ١٨٩٧ قررت « شركة إفريقية الشرقية » أن أى عملية من عمليات بيع الأراضى لا تصبح قانونية ومشروعة إلا اذا سجلت لدى المصلحة أو الدائرة الحكومية المختصة ، كما تقرر في الوقت نفسه عدم جواز انتقال الأرض إلى أيدي الأوربيين اذا كان الوطنى يزرعها ويستغلها بانتظام . ورأينا أن قانون الأراضى الصادر في عام ١٩٠٢ اشترط أن توضع حقوق وحاجيات الأهالى الوطنيين في الاعتبار والا توجر الأرض أو تباع اذا كانوا يشغلونها فعلا .

غير أنه مع ذلك يجوز للحاكم تأجير أراض تشتمل على قرى

أو محلات إقامة الوطنيين بدون استبعاد هذه الأخيرة . وإذا ما أصبحت الأرض غير مشغولة فإنها تنقل إلى المستأجر ، وهذا نص كان فيه دافع قوى للبيض على أن يطلبوا نقل الإفريقيين من أية منطقة أو مناطق يراد استعمارها واستغلالها . وجاء قانون الأراضي لعام ١٩١٥ ينس على أن أراضي التاج (وتشمل جميع الأرض التي تشغلها القبائل الوطنية في المحمية) ، وكذلك كل الأراضي المحجوزة لاستعمال أية قبيلة وطنية ، يمكن للحاكم نقلها . وتضمن الأمر الصادر في سنة ١٩٣٠ نصوصاً مماثلة .

ولقد رأت الحكومة منذ بداية الأمر تخصيص أماكن معينة للقبائل الوطنية وتكون بعيدة عن محال إقامة المستعمرين . ونوقش الأمر في لجنة الأراضي المكونة سنة ١٩٠٥ برئاسة ديلامير Delamere وقالت :

« إذا زاد عدد سكان القبيلة في المنطقة المحجوزة لها فإن مثل هذه الزيادة ستؤدي إلى توفير العدد الكافي من العال » . ومن هنا نستطيع أن ندرك أن سياسة « حجز مناطق معينة » كان من أهدافها الرئيسية أن العمل الفائض الذي لا يمكن أن يجد لنفسه مورد رزق أو سبيلاً للعيش في أمثال هذه المناطق ، سيجد نفسه مضطراً إلى البحث عن أي عمل وهنا تتلقاه مزارع الرجل الأبيض التي هي بحاجة ماسة إلى سواعد أولئك الوطنيين الذين يبذلون ما يملكون من قوة عمل بأجر منخفض .

ولم يقف الأمر باللجنة عند هذا الحد ، بل إنها رأت كذلك عدم الاعتراف بأن لأهالى البلاد حقاً فى الأرض لأن هذه ملك الدولة ؛ إلا أنه إذا تراءى للحكومة أن تنقل الوطنيين من أية جهة ، صار لزاماً عليها أن تهىء لإقامتهم مكاناً آخر يستطيعون فيه تدبير موارد عيشهم . وطبقاً لهذه النظرية الأخيرة أخذت السلطات تقوم من حين لآخر بنقل القبائل الوطنية على ما أشرنا إليه من قبل ، كما عمدت إلى تحديد الجهات التى تقرر الإحتفاظ بها لإقامة ومعيشة تلك القبائل . ولقد نشرت الحدود الخاصة بالأخيرة فى الجريدة الرسمية فى سنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٠ ، ١٩١٢ .

وطبقاً لقانون الأراضى الصادر عام ١٩١٥ صار من سلطة الحاكم أن ينقل أراضى التاج حتى ما كان منها يشغله الوطنيون بشرط أن يحتفظ هؤلاء بالمساحات التى تكون فى رأيه لازمة لمعاشهم ، وعلى أن ينشر تخطيط هذه المساحات فى الجريدة الرسمية . إلا أنه إذا رأى أن المنطقة المخصصة لهذا الغرض غير ضرورية للسكان الوطنيين جاز له أن يلغىها وأن يعرضها بعد ذلك للبيع .

وعارض المستعمرون تلك السياسة على أساس أن الأرض أكثر من حاجة الإهالى ، كما أن تركها فى أيديهم ينطوى على إسراف لا معنى له لأنهم بسبب بدائية أساليبهم وضآلة رأسمالهم وانعدام الخبرة الفنية الصحيحة لديهم عاجزون عن زراعة تلك الأراضى واستغلالها بالطريقة

الواجبة ، ومن هنا ينبغي أن يحل محلهم الرجل الأبيض الذى يفوقهم كفاية وقدرة على الاضطلاع بهذا العبء . وفى عام ١٩١٣ تآلفت لجنة لدراسة الاراضى التى فى أيدي الوطنيين فرأت ضرورة تخطيط حدودها على أساس كفايتها للسكان الحاليين (أى فى ذلك الحين) ، فإذا ما اتضح انها أكثر مما هم بحاجة إليه وجب إعادة النظر فى الأمر على ضوء هذا المبدأ . ومعنى هذا أنه إذا ما زاد عدد السكان بحكم التكاثر الطبيعى لا يبق أمامهم من سبيل سوى التماس العمل لدى الرجل الأبيض ، وهكذا نرى العلاقة الوثيقة بين سياسة الاراضى ومشكلة توفير العمل الرخيص .

واستمر المستعمرون يطالبون بذلك على الدوام ، فأوصت لجنة الاراضى فى سنة ١٩١٩ بأن تفتح أمام الأوربيين أبواب المناطق المحجوزة للإفريقيين .

ووضعت لجنة أخرى (١٩٢٠) تقريراً اقترحت فيه إنشاء لجنة وصاية على الاراضى المخصصة للوطنيين ويكون من حقها تأجيرها الى غيرهم . والاقتراح ينطوى على نحصاً واضح ، لانه لما كانت الإدارة الفعلية فى يد الرجل الأبيض فإن هذه الهيئة المراد إنشاؤه لن تتوان مطلقاً عن تأجير مناطق الإفريقيين الصالحة للاستغلال الى المستعمرين البيض مما يؤدى فى النهاية الى سيطرتهم على أغلب الاراضى المستعمرة أو تملكها ، فهبط الأهالى الى مرتبة الأجراء .

وكانت الحجة التى يتذرع بها البيض أنهم أقدر على الاستفادة من ثروة البلاد الطبيعية . وقد عبر عن هذا المعنى اللورد ديلاوير فى دورة المجلس التشريعى لعام ١٩٢٤ إذ قال :

• إنه يتعين استغلال جميع الأراضي في العالم إلى أحسن حد ممكن.
وفي إقليم كيكويو منطقة من أشد جهات العالم خصباً ، ومع ذلك لا
يستغل سوى ثلثها نظراً لأساليب الحصاد التي يتبعها الأهالي الوطنيون
كما أنهم يتركون جزءاً دون زراعة لفصل معين ، (١).

وفي أكتوبر من سنة ١٩٢٦ أعلنت الحكومة في الجريدة الرسمية
عدد ٢٩ عن المناطق المحجوزة لاستعمال الوطنيين ، ؛ ولا يجوز نقلها
(بالتعليك أو التأجير) لغيرهم إلا بعد الحصول مقدماً على الموافقة من
وزير المستعمرات البريطاني ، وكان الغرض من هذا النشر إشاعة
الاطمئنان في نفوس الأهالي والقضاء على الآراء التي تقول بأن سياسة
الحكومة تتجه نحو تملك الأراضي كلها للعناصر البيضاء ، ولكن الحقيقة
أن الذي قرره الحكومة لم يؤدي إلى الاستقرار ، بل لعل العكس
هو الصحيح . ذلك أنه بالرغم من هذا التخصيص أو التخطيط فإن
القانون ظل يحتفظ للحاكم العام بحق نقل هذه الأراضي في منطقة أو
أخرى ، بصورة كلية أو جزئية ، إذا تراءى له ذلك . حقيقة هناك
الشرط الخاص بضرورة الحصول مقدماً على الموافقة من جانب وزير
المستعمرات ، ولم يكن من الصعب الحصول عليها لأنه بعيد عن البلاد
ولذلك فإنه يتقبل المقترحات والتوصيات التي يتقدم بها الحاكم العام
(وهو هنا متأثر بمطالب المستعمرين) ويعتمدها في أغلب الحالات ،

(١) هذه الطريقة راجعة إلى غدم استخدام نظام الدورة الزراعية واستعمال الأسمدة .

اللهم إلا إذا أثبتت معارضة قوية وصل أمرها إلى البرلمان . وأكثر من هذا فهناك حالات خولف فيها هذا الشرط إذا كانت الحكومة تنقل إلى أيدي البيض أراض من المخصصة للإفريقيين دون محاولة الحصول على الموافقة من جانب وزارة المستعمرات البريطانية .

والجدول التالي يبين مساحة هذه المناطق الوطنية وعدد السكان وما إلى ذلك في عام ١٩٢٥ . ويلاحظ أن عمليات النقل الواسعة النطاق تمت كلها قبل ذلك التاريخ ، ومن هنا فإنه يلقي ضوءاً على الحارة في البلاد .

مساحة المناطق المحجوزة	٤٦٨٢٧	ميلا مربعا
عدد السكان الوطنيين	٢٠٥٦٠٩٨٣	نسمة
متوسط الكثافة للسكان للمربع	٥٤٧	نسمة
متوسط ما يملك الإفريقي	١١٧	فدان

ونورد هنا طائفة من البيانات عن هذه العملية لالقاء الضوء على حقيقتها .

(١) أول منطقة محجوزة كانت كيكويرو وماساي ، ومساحة الأولى ١٢٨٥ ميلا مربعا ومشغولة فعلا ، وأضيف إليها ٧٤ ميلا سنة ١٩١٣ ، ثم ٢٠ ميلا سنة ١٩٢٧ . ودماساي ، قبيلة رعوية أجبرت على الانتقال من الوادي الأخدودي الشمالي إلى أرض في

منطقة لا يكيبيد Laikipud وضمنت لهم بمقتضى معاهدة كما سمح لهم بالبقاء في النصف الجنوبي من الوادي. وفي سنة ١٩٩٠، وبعد مفاوضات مع رؤساء القبيلة، نقل بعضها من المنطقة المحجوزة، في الشمال إلى المنطقة الجنوبية التي زيدت بنحو ١٥٠ ميلا مربعا .

(٢) وسبق لنا الحديث عن أكابا، وقد أعطيت لأهلها قطعنا أرض في ما شاكرس وكيثوي Kitui وأجيز لهم الرعي في منطقة ياتا Yatta (من أراضي التاج غير المنقولة) مقابل رسم معلوم يؤدونه .

(٣) حددت منطقة ناندي المحجوزة في سنة ١٩٠٧ بعد حملة تأديبية قامت بها السلطات ضد الأهالي بسبب معارضتهم لسياسة نزع الأرض منهم .

(٤) وفي سنة ١٩٠٩ حددت لقبائل متعددة مناطق يرعون حيواناتهم فيها، وهنا نلاحظ أن الحدود التي تقررت حرمتهم من المراعى الغنية اللازمة لحياة ثروتهم الحيوانية . وأكثر من هذا فقد كانت الآبار والينابيع ومواطن الماء تحت إشراف ورقابة الأوروبيين ، ومعنى هذا أن القبائل المشار إليها أصبحت من الناحية الواقعية تحت رحمة المستعمرين الذين يستطيعون بالتدخل في موارد المياه أن يهبطوا بالإفريقيين إلى درجة شديدة من العوز . وبذلك يتحقق الهدف الآخر من سياسة الأراضي . وهو - كما ذكرنا - خلق مختلف الظروف التي تؤدي إلى تموين المزارع البيضاء بالأيدي العاملة الإفريقية الرخيصة .

هيئة الوصاية على أراضي الوطنيين

لاحظت لجنة «أورمسي - جور» انتشار روح عدم الاستقرار والطمأنينة في نفوس الوطنيين بشأن الأرض ، ولهذا أوصت بإنشاء هيئة يعهد إليها بجميع الأراضي الوطنية . وطبقا لتوصيات اللجنة أعلنت حدود المناطق المحجوزة سنة ١٩٢٦ كما سبق لنا بيانه ، كما أدخل تعديل في قانون الأراضي الصادر عام ١٩١٥ وبمقتضاه خول للحاكم العام أن يعلن تخصيص مساحات معينة لصالح القبائل الوطنية في المستعمرة . ولا يسمح بتأجير مثل هذه الأراضي إلا لأغراض تعود فائدتها على الأهالي . وبالرغم من ذلك للحاكم الحق في انقاص مساحة هذه المناطق كما أنه نص على نشر الحدود الجديدة في الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٦ . وفهم البيض أن المعنى المستفاد أن يقوموا بالاستيلاء على أى أرض خارجة عن نطاق تلك المناطق وطالبوا بالإسراع في تحقيق ذلك وجأروا بالشكوى العالية لماعدوه تباطأ من السلطات في التنفيذ .

وفي دورة عام ١٩٢٨ بالمجلس التشريعي قدم مشروع قانون يتضمن القواعد الآتية :

- (١) إنشاء هيئة وصاية على أراضي الوطنيين .
- (٢) تتكون هذه الهيئة من الحاكم العام ، ٥ موظفين بحكم مناصبهم ، ٤ معينين من غير الموظفين ، وهذه الهيئة تتشاور مع

المجالس الاستشارية المحلية . ويتكون كل من هذه الأخيرة من اثنين من الموظفين وعضو أوربي بالتعيين وعضو إفريقي تعينه الحكومة ، وذلك في كل إقليم به مناطق محجوزة للقبائل الوطنية .

(٣) منح إيجارات لمدة ٩٩ سنة لأغراض تفيد السكان ، بما في ذلك الأعمال التي تتطلب رأس المال .

(٤) في حالة اعتراض العضو الإفريقي يرفع الأمر إلى وزير المستعمرات .

إلا أن لجنة « هيلتن - كنج » ، Hilton-King طلبت وقف تنفيذ هذا القانون إلى أن تفرغ من إجراء التحقيقات التي نيّطت بها . وأخيراً صدر القانون في سنة ١٩٣٠ ، وقد خفض مدة الإيجار إلى ٣٣ سنة ويجوز مدها إلى ٩٩ في حالات خاصة مع ضرورة الحصول مقدماً على موافقة وزير المستعمرات . ولا ريب أن إجازة مد المدة عبارة عن فتح ثغرة واسعة تنفذ منها مصالح المستعمرين الأوروبيين بحيث ينتفي الغرض من إصدار القانون وهو المحافظة على مصالح الإفريقيين .

الكشف عن الذهب

ظلت المنطقة المحجوزة للوطنيين في كافيرونندو سليمة لم يقع عليها إعتداء من جانب الرجل الأبيض إلى أن أذيع نبأ الكشف

عن منجم للذهب في «كاكا ميجا» . وهنا تدفق الكثيرون من الأوربيين بغية التنقيب عن المعدن . وقد خيل إليهم أن الطبيعة قد كشفت عن أحد ثرواتها الدفينة ، وتراءت صور الأرباح الضخمة التي تنجم من وراء ذلك . وأحس الوطنيون بالقلق أو بالذعر إن صح التعبير ، فما كان من الحاكم العام سيرجونيف *Byrne* Joseph إلا أن راح يؤكد لهم أن حقوقهم مصونة وموضع الاحترام . فلما طلبوا إليه أن يقسم على ذلك أبي محتجاً بأن طريقة القسم السائدة في البلاد تحمل معنى الهمجية .

واستمر تدفق الباحثين عن الذهب حتى بلغ عددهم ثلاثمائة في سنة ١٩٣١ وذلك في مساحة متوسط كثافة السكان فيها ١٥٧ نسمة للكيل المربع . وفي يولييه سنة ١٩٣٢ وافق وزير المستعمرات من حيث المبدأ على تعديل قانون سنة ١٩٣٠ بحيث أنه في حالة منح رخصة الإيجارة للتعدين في منطقة من الأرض المخجوزة يدفع التعويض لشاغليها الإفريقيين نقداً ، كما أنه ليس من الضروري في حالة إقطاع أى جزء من الأرض لهذا الغرض الحصول على موافقة المجلس المحلي . ولا ريب أن التعديل أهدر مصالح الوطنيين لأن اشتراط موافقة المجلس الوطنى كان ينطوى على نوع من الحماية ولو يسير ، وهنا زال هذا الضمان . وأكثرت من هذا فقد كان المتبع أنه إذا ما نزعت من الإفريقيين أرض فإنهم يعوضون عنها بأرض في منطقة أخرى حتى يتسنى لهم ممارسة أعمالهم من رعيه وزراعية ؛

وهذا المبدأ خرج عليه التعديل إذ أجاز دفع التعويض نقداً وهو بطبيعة الحال مبلغ ضئيل سرعان ما يتبدد ولن يتمكن الإفريق من استغلاله بطريقة إنتاجية .

والذى وقع فعلا أن الآمال التى كانت معقودة على تلك الثروة الكامنة من الذهب سرعان ما انهارت إذ لم يوجد المعدن بمقادير كافية أو اقتصادية ؛ ولكن الفائدة التى عادت على المستعمرين من تعديل قانون سنة ١٩٣٠ كانت واضحة إذ وضعت مساحات واسعة جديدة تحت تصرفهم . وقد علقت لجنة « هيلتن » فيما بعد على الأمر بقولها أن ما حدث : « قد سدد ضربة عنيفة إلى ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم البريطانى لن يفوق منها » .

والحق ، إن تعليق اللجنة لعل قدر كبير من الصحة لأنه فى عام ١٩٣٠ أصدرت حكومة العمال مذكرة بشأن السياسة التى تتبع إزاء الوطنيين فى إفريقيا الشرقية ، وفيها تعهدت حكومة جلالة الملك بأنه لن ينزع شبر آخر من الأرض من أيدي الإفريقيين . وتقول المذكرة : -

« وأول شيء جوهري أن نزيل نهائيا من عقل الوطنى أى شعور بعدم الاستقرار بالنسبة إلى الأراضى القبلية ؛ أى أن الأراضى التى تقرر اعتبارها محجوزة له ستظل مخصصة له إلى الأبد كي يستغلها ويستفيد منها . وأى مخالفة لهذا التعهد لا يكون نكثا

بالأمانة فحسب من ناحية حكومة جلالة الملك ، بل إنه سيكون نكبة خطيرة تؤثر في المستعمرة كلها ، وذلك من وجهة نظر الوطنيين . ولقد اعتبر ذلك أشبه « بعهد أعظم » ارتبطت به الحكومة البريطانية إزاء الإفريقيين . وهذا « العهد الأعظم » يورد الحالات التي يمكن الاستثناء فيها ، وهي الأراضي التي يمكن نزعها لأغراض المنفعة العامة مثل المدارس والمستشفيات ودور البريد ومعامل توليد الكهرباء والطرق البرية والخطوط الحديدية . ولكن الوثيقة المشار إليها تصر على أن لا يحدث شيء من هذا القبيل ، مهما كانت مساحة القطعة المنزوعة ضئيلة بقصد توفير الربح الخاص لأمي فرد .

هذا ما صرحت به الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٠ ، فإذا العهد ينكث في العام التالي مباشرة .

لجنة كارتر (١٩٣٤)

كثرت عدد اللجان البريطانية التي شكلت من وقت إلى آخر لدراسة الأحوال في كينيا ، وكانت الدراسة في الواقع كلها منصبية على مشكلة الأراضي بسبب ذلك التهافت البالغ القدر على امتلاكها من جانب العناصر الأوروبية التي وجدت في تلك البلاد ، كغيرها في القارة الإفريقية ، أوسع الإمكانيات للعمل والاثراء .

ومن اللجان تلك التي رأسها سير موريس كارتر Morris Garter

وقدمت طائفة من المقترحات نذكر منها الآتى : —

(أولا) إضافة حوالى ١٤٧٤ ميلا مربعا إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية (ومن ذلك ٨٩٦ لاغراض إقتصادية ، ٢٥٩ بصفة مؤقتة) .

(ثانيا) منح المناطق المحجوزة للوطنيين بصورة مؤقتة مشروط بأمرين ، أولها خفض عدد الحيوانات التى يباح لها الرعى فيها وذلك منعاً لإتلاف التربة ، وثانيهما تطهير الجهة من حشرة التسي تسي Tse Tse البالغة الخطر .

(ثالثا) تخصيص مساحة قدرها ٩٣١ ميلا مربعا يكون للأهالى الوطنيين الحق فى استئجارها .

(رابعا) اعتبار بقية الاراضى مفتوحة أمام جميع الاجناس على قدم المساواة وبدون تمييز أو استثناء .

وبمقتضى تلك التوصيات أصبح نصيب الأهالى الوطنيين من مجموع الأراضى ٥٢٠٠٠ من الأميال المربعة (مضافا إليها ما يمكنهم استئجاره من الاراضى المفتوحة أمام جميع الاجناس ومساحتها ٩٩٠٠٠ ميل مربع ، ومعظمها يجب أن يكون صحراء) ، وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات ، كلها محفوظة للأوروبيين . ومعنى هذا أن مساحة أراضى الطرفين زادت بنسبة ٥ ٪ ، ٦٠ ٪ على التوالى .

وبمراجعة تلك المقترحات نصل إلى الملاحظات التالية :

أولا : إن المناطق المحجوزة على سبيل التوقيت إنما هي وسيلة لاستغلال القبائل الوطنية في تطهيرها من تلك الحشرة القاتلة حتى إذا ماتم ذلك وأصبحت الجهة صالحة لإقامة الاوربيين ، أمكن بعد ذلك تملكها أو تأجيرها للبعض منهم ، ولن تعد السلطات في هذه الحالة مبرراً لذلك - بما يجيزه القانون - كأن تعد الارض فائضة عن حاجة أربابها الوطنيين .

ثانيا : إن المساحة المفتوحة أمام الاجناس جميعها على قدم المساواة لن تعود منها فائدة على الوطنيين إطلاقاً لأن أغليبتها صحراء ، بل ان الاراضى التى يراد الانتفاع بها على هذا النحو يجب أن تكون صحراء . ولما كان الوطنيون لا يملكون المال أو المعدات أو الخبرة الفنية فإنهم طبعاً لن يتمكنوا مطلقاً من الدخول في ميدان المنافسة ولن يستفيدوا من هذا النص .

ثالثا : بالرغم من الزيادة التى تقررت بالنسبة إلى الاراضى المحجوزة للقبائل الوطنية فإنها طفيفة إذ لم تتجاوز ٥ ٪ بينما نلقاها ٦٠ ٪ فى حالة البيض ، وأكثر من هذا فالناطق المخصصة للبيض كلها فى المرتفعات حيث يجود المناخ وتصلح الزراعة ويتيسر الإنتاج على نطاق واسع .

المرتفعات :

قلنا إن لجنة كارتر ارتأت منح الأوربيين مساحة واسعة في المناطق المرتفعة ، وعلى أساس تلك التوصية بدأ في أول مارس ١٩٣٩ تنفيذ « أمر في المجلس ، ويقضى بالاحتفاظ للأوربيين وحدهم بالمرتفعات الكيلية ، وأصبح غير جائز قانوناً للهنود أو الإفريقيين امتلاك أرض هناك . وهكذا وجد الكثيرون من الإفريقيين أن الأرض التي أقام فيها أسلافهم منذ أقدم العصور ، لم تعد لهم حقوق قانونية بالنسبة إليها . « ولم يكن هناك من مبرر لذلك الإجراء ، سوى كونه مطابقاً لمصالح الأوربيين ، (١) . ويلاحظ أن هؤلاء يشملون كل فرد ينتمى إلى جلسية أوربية وكذلك الأمريكيين البيض ، ولما فر الأمير بول اليوغسلافي وجد لنفسه ملجأ في مرتفعات كينيا (٢) .

Kenya : The Land of Conflict. by Jomo Kenyatta. (١)
London 1946, p.81.

(٢) والواقع أن سياسة قصر المرتفعات على الأوربيين قدبة العهد . في سنة ١٩٠٨ وضع لورد الجين Lord Egin قاعدة تقضى . بأن تيسر الإدارة على ذلك النهج ، كما أن قانون الأراضي لعام ١٩١٥ اشترط موافقة الحاكم على عمليات انتقال الأراضي بين الأشخاص المختلفي الجنسية . وفي سنة ١٩٢٣ تجدد أن وثيقة ديفونشير تقول إنه « لا يدر استعراض هذه المسألة ، ويبدو أن مأخذ في الاعتبار أنه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة كال يجري تهجير الرعايا البريطانيين الأوربيين على استغلال المرتفعات ، وأنه خلال تلك المدة استحوذ المستعمرون على الأرض في المستعمرات على هذا الأساس ، لذلك فإن الوثيقة تشير بضرورة السير على هذا الأسلوب .

العود إلى عملية الإخراج :

وفي يونيو من السنة نفسها أخرجت قبيلة واتايتا Watvita من تلال تانيا ، وفي ٢٦ من الشهر بعث رجالها بريقة إلى وزير المستعمرات يحتجون فيها على هذا العمل التعسفي الذي أخرجهم من مواطنهم . هذه خلاصة لسياسة الحكومة البريطانية لإزاء الشعب الإفريقي في كينيا وأساسها العمل على تمليك أجود الأراضي وأصلحها من حيث الإقامة والاستغلال للأوروبيين ، وأغلبتهم الساحقة كما قدمنا من البريطانيين على حساب أهل البلاد الذين فقدوا حقوقهم القانونية في أراضي بلادهم . ولا عبرة بما انبع من تخصيص مناطق معينة للأخيرين لأن أغلبها غير صالح للاستغلال ، كما أنها عرضة للانتقاص من مساحتها من وقت لآخر إذا استدعى ذلك صالح العناصر البيضاء ، وبذلك ان يقف الأمر عند حد انتزاع ملكية الوطنيين فحسب . بل إنهم كذلك لا يشعرون بالاطمئنان حتى بالنسبة إلى القليل الذي ترك لهم ، ومن هنا اتسمت حياتهم بعدم الاستقرار ؛ فضلا عن الفقر وهبوط المستوى . وفي الوقت الذي كانت تقدم فيه الحكومة مختلف أنواع المساعدة للبيض فإنها لم تفعل شيئا من هذا القبيل لمعاونة أهل البلاد على أداء أعمالهم ، وهم الذين حرموا أجود الأراضي وأغناها .

إن الحجة التي يتذرعون بها في كينيا لتبرير نقل الأرض إلى أيدي البيض أن الإفريقي تنقصه الخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة لأداء العمليات الزراعية طبقا للأساليب الحديثة . وإذا كان قد ظل على هذا

النحو بالرغم من خضوع بلاده لبريطانيا هذه السنوات الطوال دون أن يعرف كيف يستغل الأرض ، فالعيب هنا واقع على الحكومة لأن المفروض أن وظيفتها تنحصر أولا وقبل كل شيء في تدريب الوطنيين ونقل ثمار التقدم العلمى إليهم وامدادهم بالمعونة اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى .

أشرنا الى المساعدات التى تقدمها السلطات للعناصر البيضاء ، ونضرب مثلا لذلك أنه فى عام ١٩٤٣ قدمت الى الفلاحين الأوربيين ١١٧٥٠٠٠ جنيه لمساعدتهم على استغلال أراض جديدة فضلا عن حمايتهم ضد الخسائر التى قد يتعرضون لها بينما لم تفعل شيئا كهذا لأهل البلاد الأصليين .

من هذه المعلومات اليسيرة التى عرضنا لها فى الصفحات المتقدمة نخلص إلى هذه النتيجة الأساسية وهى أن مسألة الأرض من أهم العوامل التى تكمن وراء الحالة الثورية التى نلقاها فى كينيا ؛ وهى حالة ليست وليدة اليوم . ولكنها من نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة هناك منذ نصف قرن أى منذ صدر أول قانون للأراضى فى سنة ١٩٠٢ ومن قبل ذلك .

ولاريب أن كون هذه المساحات الواسعة من أغنى الأراضى وأعظمها خصبا وأوفرها إنتاجا لهذا العدد اليسير من الأوربيين معناه أن القوة الاقتصادية إنما يحتكرها الرجل الأبيض .

أما نظام الحكم وأساليب الإدارة وسياسة التعليم وما إلى ذلك فلا تعدو كونها الوسائل التي عمد إليها الرجل الأبيض لفرض هذه السيطرة الاقتصادية ودعمها والاستزادة منها .

وإذ فرغنا من موضوع الأراضى فإننا ننتقل الى جانب آخر من المشكلة الاقتصادية ونقصد بها « العمل » .

مشكلة العمل الرخيص

أخذ المستعمرون الأوربيون أو البريطانيون بعبارة أصح ، يفتدون إلى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الأراضي ، ثم اشتدت هجرتهم بعد عام ١٩٠٢ وأنخذت رقعة الأراضي التي في حوزتهم تزداد اتساعاً على ما بيننا في غير هذا المكان . وهنا بدأت تواجههم مشكلة خطيرة وهي الحصول على العدد اللازم من الأهالي الوطنيين للعمل في المزارع ، ولم يكن السيل ميسراً نظراً لنفوذ الوطني من العمل بعيداً عن عشيرته وقريته ، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها ، وأكثر من هذا كان يأنف أن يعمل لقوم استطالوا على حرمة بلاده وانتزعوا أجود أرضها منه ، وهذا الشعور العدائي صار يزداد قوة وشدة بمرور الوقت ، ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة إلا لجأوا إليها لتحقيق بغيتهم وهي الحصول على قوة العمل الرخيصة .

نظام التعاقر Squatter labour

كثيراً ما كان بعض الوطنيين يضطرون إلى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسمياً لهم حيث يعملون في زراعة أو رعياً في جهات مجاورة لكسب عيشهم ، وهنا تنظر إلى عام ١٩١٠ أنها إذا اكتشف

واحد من هؤلاء يفعل ذلك فإن على الموظف الحكومى المختص أن يعيده إلى مكانه الأصلى ، ويلاحظ أن السلطات لم تبد أى تساهل مطلقاً فى تنفيذ هذا القانون (١) . وفى عام ١٩١٨ صدر قانون آخر (٢) وردت فى ديباجته العبارات التالية :

« من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع (أى التى يملكها الأوربيون) ، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الأماكن التى حددتها لهم الحكومة ... فإنه إذا شاء أحد أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد اتفاقاً للعمل لدى أحد الملاك الأوربيين ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما يلبنى أن يصدق عليه موظف عمومى له الحق كذلك فى تحديد عدد الأسرات التى يجوز لها الإقامة فى المزارع. »

ويقوم نظام التعاقد المشار إليه على الأسس الآتية :

(١) على رئيس الأسرة وكافة أفرادها المذكورين هم فوق سن

Native Authority Ordinance (١)

Resident Natives Ordinance (٢)

السادسة عشرة من أعمارهم ، أن يشتغلوا ١٨٠ يوماً في السنة^(١) للمالك مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العموى المختص .

(٢) ومقابل هذا الالتزام يقيم الوطنى مع أسرته بالمزرعة حيث يزرع جزءاً منها لإنتاج حاجياته ، كما يباح له أن ترعى ماشيته فيها .

(٣) على المالك أو صاحب العمل أن يسجل عدد العمال والماشية ، ولا ريب أن هذا الذى يجرى التعاقد بشأنه يعيد إلى الذاكرة النظام الاقطاعى فى العصور الوسطى وإن تعهد الوطنى بالعمل مدة ستة شهور عبارة عن السخرة التى عرفها النظام الأخير . وما يلفت النظر أن هذه الطريقة التى أجازها القانون فى كينيا أشد قسوة منها فى جنوب إفريقية أو روديسيا . ولقد رحب البيض بهذا اللون من التعاقد لأنه إزاء قلة مساحة الأراضى المخصصة للسكان الوطنيين الذين يتزايد عددهم باطراد ، يتوافر العمل الرخيص للمزارع .

أما الأجر الذى يتناوله الفرد فى العمل الزراعى أو اليدوى ، فيتراوح بين ستة شلنات واثنى عشر شلناً مقابل ثلاثين يوماً من العمل . ولقد جرت العادة أن يسمح للعامل الوطنى وأسرته بالإقامة فى المزرعة ، ولكن تمثيلاً مع سياسة عزل الأجناس البيضاء عن غيرها ، أصبح على الأسرة فى غير وقت العمل أن تهبط من المرتفعات إلى كوخها أو مسكنها فى المناطق المنخفضة وبعيداً عن مساكن البيض ،

(١) فى عام ١٩٤٦ طالب الفلاحون أو الملاك المستعمرون بأن تزداد المدة إلى ٢٧٠ يوماً أى تسعة أشهر فى السنة .

بالرغم مما يكلفها ذلك من مشاق ومتاعب ، فضلا عن الشعور بأنها أقل من رب العمل من حيث المستوى والكرامة الإنسانية .

وسائل تويرير العمال

في عام ١٩٠٧ نشر في الجريدة الرسمية قرار يقضى بتكليف الموظفين الإداريين أن يسهوا عملية تويريد العمال الوطنيين للمزارع البيضاء . ولما اشتدت الحاجة بعد تنفيذ مشروع إسكان الجنود تحدث الحاكم العام نورثي Northy في ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ فقال : « يجب أن تكون الغلبة للرجل الأبيض . . . ومن أجل خير هذا البلد ورفاعية أهله ينبغي حملهم على العمل . . . ولذلك اعتقد أن سياستنا يجب أن تقوم على تشجيع العمل الإختياري ، ثم بعد ذلك نمنع الكسل والحوول بطريق التشريع » .

ولم يمض يومان على ذلك التصريح حتى أرسلت منشورات دورية تطلب الى الموظفين مواصلة بذل الجهود في توفير العدد الكافي من الأيدي العاملة وذلك بكافة الوسائل القانونية . وفي حالة قرب المزارع من المناطق التي يقطنها الوطنيون ينبغي تشجيع النساء والأطفال على العمل ، كما يتعين على الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر أن يعاونوا في أداء هذه المهمة ، ويجب تذكيرهم أن من واجبهم إبداء النصيح والتشجيع للشبان العاطلين في جهاتهم على التقدم للعمل في المزارع . فإذا باطلت المشكلة قائمة صار من الضروري الالتجاء الى تدابير خاصة خلاف ذلك لمواجهة الحال .

وبالرغم من عبارات «الوسائل القانونية» ، «النصح والتشجيع» ، فالواقع أن المنشور كان ينطوى على معنى الاجبار ، وهذا ما فهمه الموظفون الأوربيون والرؤساء المحليون فعمدوا الى الإكراه والضغط حتى يؤدوا الواجب الملقى على عاتقهم « خاصة وأن السلطات في كينيا درجت على أن تقسم هؤلاء الى فريقين ، أحدهما يجتهد والآخر مقصر . وأثارت هذه الأساليب السخطة في نفوس الاهلين لانهم في كثير من الحالات كانوا يرغبون على هجر أعمالهم الأصلية في جهاتهم لخدمة الرجل الابيض ؛ وأكثر من هذا فإن ما طالبت به السلطات انما هو سخرة أو عمل اجبارى ، للخدمات أو المنافع العامة ، بل لمشروعات فردية وخاصة . ولإزاء هذا راح بعض رجال الإرساليات الدينية يتقنون تلك السياسة أمام الرأى العام البريطانى حتى اضطرت حكومة كينيا الى إصدار منشور تطلب فيه من الرؤساء الوطنيين ألا يسيثوا استغلال سلطاتهم ونفوذهم ونخب هنا أن نقول إن رجال الإرساليات لم يكونوا معارضين في توفير العمل بالنصح والتشجيع . وإنما اعترضوا على بعض أساليب الإكراه وإجبار الأهالى على ترك أعمالهم الأصلية . ودارت مناقشة حول الموضوع في مجلس اللوردات البريطانى (١٤ يوليه ١٩٢٠) فقال لورد ملتر :

« إنى لوائق تماماً أنه سيصير واضحاً للجميع انه لا محل للقهر أو الإجبار ، ولكن هناك محلاً للتشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر ... هذا من جهة . ومن جهة أخرى ...

أرى انه من المرغوب فيه أن يقبل الشبان القادرون على العمل مقابل الأجر ولا يظلوا عاطلين في مناطقهم المخصصة لهم . . وفي رأى أن الحكومة ترتكب نقصيراً في أداء واجبها اذا لم تستخدم كافة الوسائل القانونية والمعقولة لتشجيع توريد العمال الى المستعمرين الذين يقومون بمشروعات لانقيد المحمية وحدها فحسب ، بل وأجزاء الإمبراطورية الأخرى يحتاج المواد الأولية التي يعظم الطلب عليها .

ومعنى هذا أن العمال الوطنيين ضرورة لا بد منها للإنتاج لصالح الإمبراطورية . وبغض النظر عن ألفاظ «قانونية» ونصح . الخ ، فإننا نلحظها غير ذات أثر جدى لان العبرة بالتطبيق وفي حالته لا بد من القهر والارغام لإزاء نفور الأهالى المتزايد من خدمة الرجل الأبيض في مزارعه .

وفي رأى الكتاب الانجليز ان الحكومة ، بالرغم من هذا كله ، التزمت سياسة الحياد . ومهما يكن من أمر فإنها اخذت تراجع عن موقفها ، ففي مارس سنة ١٩٣٥ أعلن نائب الحاكم ان الحكومة تتوقع من الموظفين الإداريين ان يقدموا كل تشجيع ممكن . وفي فبراير من السنة التالية اشترك حاكم كينيا مع زملائه من حكام شرق افريقية الانجليز في مطالبة الموظفين بإفهام الوطنيين ان عليهم ان يشتغلوا إما لانفسهم ولما للأوروبيين ، والمعنى هنا واضح ذلك ان عدم تمكن الأهالى من زراعة الأراضى المخصصة لهم ، ومعظمها صحراء ، بطريقة مجدية يجعلهم ملزمين بالعمل في مزارع البيض ، وهذا بطبيعة الحال اكراه غير مباشر . .

ولقد سبق أن أشرنا الى عبارة الحاكم العام بشأن ضرورة استخدام التشريع لحل الوطنيين على العمل أو نبذ الختول ، ففي سنة ١٩٣٢ صدر قانون يميز استخدام الذكور لمدة ستين يوما في السنة بأجر في الأعمال التي تتطلبها المصلحة العامة العاجلة . ومن السهل تفسير هذا النص بحيث يعتبر العمل في المزارع الخاصة إبان الحصاد مثلاً مما تتطلبه المصلحة العامة العاجلة على اعتبار أن التأخير يضر بالمحصول وبالتالي بثروة البلاد والدخل القومي .

نظام التسجيل :

ومن الوسائل التشريعية نظام التسجيل وبمقتضاه يتعين على كل إفريقي من الذكور تزيد سنه على ست عشرة سنة أن يتوجه الى الإدارة المختصة بحيث تؤخذ بصمات أصابعه ، ثم يكاف بعد ذلك بحمل بطاقة « كيباندى » Kipandi ، فإذا ضبط بدونها قبض عليه وعوقب بالحبس .

ولا ريب أن هذا الاجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصرى ، ولكننا نرى أن له أهدافا متصلة بمشكلة العمل ، إذ معناه مراقبة العمال الوطنيين حتى لا يتسنى لهم الهرب من المزارع . وأكثراً من هذا فلما كان الحرب متعذراً على هذا النحو ، فإن العامل يبقى مقيداً بالمالك أو صاحب العمل ، وفي هذا ما يؤدى إلى إبقاء الأجور في

مستوى منخفض ، نظرا لانعدام المنافسة أو السوق الحرة في ميدان العمل .

سورج الضرائب :

يروى عن الحاكم Sir Percy Gironard أنه قال : « اننا نعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة لإرغام الوطنيين على هجر المناطق المحجوزة لهم ، سعيا وراء العمل » . وكثيراً ما ردد المستعمرون هذا المعنى في اجتماعاتهم العامة ومطالبهم وأمام اللجان التي كانت تتكون من حين لآخر لدراسة موضوع العمل .

وفي كينيا تفرض الحكومة على كل ذكر إفريقي تعدو سنه السادسة عشرة ، ضريبة كوخ وجزية فيدفع ١١ شلن في السنة عن الكوخ الواحد ، فإذا ملك أكثر من ذلك ارتفعت الضريبة . ونظراً لفداحة هذا المبلغ لا يسع الكثيرون من أهل البلاد أدائه إلا عن طريق العمل في مستعمرات البيض .

ولقد قدر أن ٤٥٠.٠٠٠ شخصاً يدفعون سنوياً ما جملته ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، أى ما يعادل ٢٧ شلن للرأس الواحد .

سياسة الأراضي ومشكلة العمل :

شرحنا من قبل السياسة المتبعة من حيث تخصيص أراض لكل من المجلسين الأوربي والإفريقي ، ولما كانت المناطق المحجوزة

للإفريقيين ضئيلة المساحة نسبيا وموارد العيش فيها يسيرة ، فإنهم في هذه الحالة يجدون أنفسهم مضطرين إلى التماس الرزق عن طريق العمل لدى البيض .

أضف إلى هذا أن الحكومة لا تبذل جهوداً واضحة من أجل تنمية الزراعة وترقيتها في المناطق المخصصة للوطنيين ، ولعل هذا الإهمال أو الإغفال أمر متعمد ، يراد به حملهم على التوجه إلى المزارع حيث يعملون فيها .

ومن هذا العرض الموجز الذي أوردنا أهم عناصره يمكن أن ندرك سببا رئيسيا من أسباب الانتفاض أو الثورة من جانب أهل كينيا ضد الرجل الأبيض وحكومته .

نظام الحكم والادارة

في عام ١٩٠٦ صدر « أمر في المجلس » Order-in- Council ، ويقضى بإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى برئاسة الحاكم العام ، وفيما بين عامى ١٩١٦ و ١٩١٩ كانت الهيئة الأخيرة تشتمل على أغلبية من الموظفين ، وإلى جانبها ثلاثة تعينهم الحكومة من غير الموظفين . وهنا راح المستعمرون الأوروبيون ، وأغلبهم من الإنجليز ، يطالبون بأن يكون لهم الحق فى انتخاب ممثلهم فى المجلس التشريعى ، وأخيراً اعترف لهم بهذا الحق فى سنة ١٩١٩ ، غير أن التنفيذ تأخر لسببين أحدهما القرار الخاص بضم المنطقة إلى مستعمرات التاج ، والثانى الخلاف الذى نشب بسبب المطالب التى تقدمت بها الجالية الهندية .

سياسة التمييز ضد الهنود :

كان الخلاف بين الجاليتين الهندية والأوربية يدور حول المسائل التالية : —

- ١ — سياسة الاحتفاظ بالمرتفعات للأوروبيين .
- ٢ — تقييد الهجرة .
- ٣ — التمييز ضد الهنود فى المدن من ناحية التجارة والإقامة .
- ٤ — حق الانتخاب .

ففى سنة ١٩٠٨ اقترح الحاكم السير جون هايز سادلى ، تخصيص المرتفعات للأوربيين على أن تعطى للفلاحين الهنود مساحات صغيرة من الأرض فى المناطق المنخفضة ، ونال هذا الإتجاه التأييد من وزير المستعمرات اللورد إلجين Elgin وإن كان من رأيه الايحال بين الهنود وامتلاك الأراضى فى المرتفعات بواسطة التشريع ، وإنما يحسن الإتجاه إلى الأساليب الإدارية ، ولهذا صدر قانون الأراضى لعام ١٩١٥ دون أن يحرم على الهنود امتلاك الأراضى فى أى مكان من البلاد ، ولكنه نص على ضرورة موافقة السلطات على عملية نقل الأراضى بين الأجناس المختلفة ، وهو الأمر الذى كان من الصعب الحصول عليه بالنسبة إلى غير الأوربيين . فضلا عن هذا ففى حالة عرض أراضى التاج فى المزارع فان مكتب الأراضى ، كان يشترط أن يكون المتزايدون من الأصل الأوروبى .

أما عن موقف السلطات من ناحية هجرة الهنود وسياسة التمييز إزاءهم بصدد التجارة والإقامة ، فقد أفصحت عنه لجنة كينيا الاقتصادية إذ قالت فى سنة ١٩١٩ د أن وجود الهنود فى هذه البلاد ضد الرفاهية الخلقية والجهانية للوطنيين ، وضد تقدمهم الإقتصادى ، لأن الهنود - فى نظرها - يتميزون بنفور لا علاج له من الأمور المتصلة بالعناية بالصحة فضلا عن انحطاطهم الاخلاقى ، مما يجعل لهم أثراً غير طيب .

وعظم الخلاف حين قدم مشروع قانون المجلس التشريعى وينص على تعيين اثنين لتمثيل الهنود ، ولكن هذا النص سرعان ما سقط

من المشروع وهنا تدخلت الحكومة الهندية ذاتها ، كما اعترضت الجالية المقيمة هناك في كينيا وأخيراً تم الاتفاق على نوع من التسوية وبذلك أصبح المجلس التشريعي يتكون على النحو التالي : ٢٠ من الموظفين ، ١٠ أوريبا بالانتخاب ، ٥ هنود بالانتخاب ، ٢ لتمثيل الجالية العربية وأحدهما بال تعيين والآخر بالانتخاب . وأخيراً يمين (بصفة مؤقتة) أحد رجال الإرساليات الدينية المسيحية لتمثيل مصالح السكان الوطنيين وكذلك أعطى حق الانتخاب للرجال والنساء من أفراد الجالية الأوربية .

النظام الحالي

وفي الوقت الحاضر يتألف المجلس التنفيذي من أحد عشر عضواً بخلاف حاكم المستعمرة ، أما تشكيل المجلس التشريعي فإنه على الصورة التالية : —

- (١) سبعة من الأعضاء بحكم وظائفهم الحكومية .
- (ب) عدد من الموظفين المعينين بحيث لا يزيدون على ٩ أعضاء
- (ح) أربعة من الأعضاء غير الموظفين (وكلهم إفريقيون) لتمثيل مصالح السكان الأصليين .
- (د) ١١ عضواً أوريباً بالانتخاب .
- (هـ) ٥ أعضاء ينتخبهم أفراد الجالية الهندية .

(ز) عضوان عرييان أحدهما بطريق التعيين والآخر بالانتخاب وهذا المجلس يرأسه الحاكم وهو في الوقت نفسه وكيل الهيئة .
ويصدر التشريع بواسطة قرارات يعدها الحاكم بناء على مشورة وبعد موافقة المجلس التشريعي ،

وفي عام ١٩٤٦ أعيد تنظيم الحكومة بأن وضعت الإدارات المختلفة تحت إشراف أعضاء المجلس التنفيذي ، ويكونون مسئولين أمام الحاكم عن الإدارات أو المصالح التي يتولون أمرها . وفي الوقت نفسه أنشئت هيئة للإنشاء والتعمير ، يرأسها السكرتير الأول الذي أصبح عضوا في المجلس مسئولا عن هذه الهيئة . وقسمت الإيرادات إلى قسمين أحدهما للبلدية العامة ، والآخر لأغراض الإنشاء والتعمير .
وتنقسم البلاد إلى خمس مقاطعات وهي :

المقاطعة	العاصمة
الساحل	ممباسا
الوسطى	نييري Nyeri
الوادي الانحدودي	ناكورو Nakuru
نيانزا	كيسومو
الشمالية	إزيولو Isiolo

وهناك مقاطعة أخرى خارج التقسيم المذكور وهي هامباي ،

نقد نظام الحكم

لعل أول ما يؤخذ على هذا النظام مجافاته للقواعد الديمقراطية الصحيحة التي تجعل الحكم في أيدي الأغلبية من الأهليين وهو ما نلقاه في تكوين المجلس التشريعي بكينيا لأن النسبة العددية للأعضاء لا تناسب مطلقاً مع مثيلتها في حالة عدد السكان كما يتضح من البيان التالي :

عدد أفراد الجماعة التي يمثلونها (١)	عدد الأعضاء
٢٩٥٠٠	١١ أوريبا
٩٠٠٠٠	٥ هنود
٤٠٥٥٠٠٠	٤ إفريقيون
٢٣٠٠٠	٢ عرب

ومعنى هذا أن الأوربيين وعدتهم ٢٩٥٠٠ نسمة أى أقل من ١٣٪ من مجموع السكان يمثلهم عن طريق الانتخاب أحد عشر عضواً ، بينما لا نجد سوى أربعة أعضاء يمثلون ٥٥٠٠٠٠ رء من الأهالي الوطنيين . وفي حالة الهنود نجد المفارقة واضحة فلهم خمسة أعضاء مقابل أحد عشر عضواً للجمالية الأوربية بينما العدد الكلى لكل من الجماليتين ٢٩٥٠٠، ٩٠٠٠٠ على التوالي ، فكان الهنود وهم أكثر

(١) طبقاً لأحصاء عام ١٩٤٨

من ثلاثة أمثال البيض لهم في المجلس أقل من نصف ما للمستعمرين البيض .

غير أن هذه الأرقام وحدها لا توضح الحقيقة على ما هي عليه ،
فلو أننا راجعنا تشكيل المجلس التشريعي لوجدنا أنه يضم :

١ — الحاكم العام

٢ — موظفين معينين بحد أقصى قدره تسعة أعضاء

٣ — ١١ عضواً أوروبياً منتخباً

٤ — ٧ بحكم وظائفهم

ولما كان الحاكم العام ورجال الطائفة الثانية من الأوربيين ،
كان معنى هذا أن العناصر البيضاء يمثلها في هذا المجلس المكون من
٣٩ عضواً ٢٨ عضواً (على أساس أن عدد الموظفين الأعضاء التسعة) ؛
أي أن الأقلية الأوربية الضئيلة إلى حد بعيد هي التي تسيطر على هذا
المجلس الذي يسن اللوائح ويصدر الأوامر لسكان البلاد كلها . وإذا
ذكرنا أن أعضاء المجلس التنفيذي ورجال الادارة التنفيذية كلهم من
الأوربيين ، كان المفهوم إذن أن هذه القلة ، أي الاستقرائية
الأوربية من الملاك ، هي التي تسيطر على جهاز الدولة فضلاً عن
سيطرتها على الجهاز الاقتصادي ، ولا ريب أن الأول لا يعدو أن
يكون وسيلة لتأكيد الحقيقة الثانية ودعمها ، بل ومحاولة تأييدها .
أما الأغلبية الساحقة وهي هنا أهل البلاد الأصليون فلا وزن لها

ولا صوت مسموع في إدارة شئون البلاد .

ولا ريب أن هذا التفاوت في التمثيل بالنسبة إلى الجماعات المختلفة التي تقيم في البلاد راجع إلى أن نظام التمثيل قائم على أساس الطائفية بمعنى أن كل طائفة تختار أولئك الذين تبعث بهم إلى المجلس التشريعي وهذا الأسلوب هو انعكاس لسياسة التفرقة العنصرية . ولو أن الانتخاب كان عاما ومباشرا ويشترك فيه الجميع على أساس واحد لكانت النتيجة أن يصبح الأعضاء الذين يمثلون الطوائف غير الأوربية والوطنية منها بوجه خاص ، هي صاحبة الأغلبية الساحقة في هذه الهيئة ذات الاختصاصات شبه التشريعية . ومن الطبيعي أن يحكم البلاد ما كانوا ليسمحوا بشيء من هذا القبيل لأنه يؤدي حتما إلى سلبيهم ما يتمتعون به من سلطان سياسي ، وبالتالي لا بد أن ينتهي بالقضاء على تفوقهم الاقتصادي . لو أن أغلبية المجلس كانت من الوطنيين لما تمكن البيض من تنفيذ سياستهم بصدد الأراضي وغيرها من المسائل الاقتصادية . ومن هنا يتضح لنا أن النظام السياسي أو جهاز الحكم إنما يراد من ورائه خدمة الأهداف الاقتصادية ، وهكذا يثبت في تلك المستعمرات الحقيقة الواضحة وهي أن النظام الاجتماعي صرح أساسه ما يتصل بحياة الناس المادية والوسائل التي يمارسون بها الإنتاج ، وما فوق هذا الأساس ليس سوى النظم القانونية والسياسية المنبثقة منه ؛ إننا إذا أردنا أن ندرك ماهية سياسية التمييز العنصري المتبعة في إفريقيا يجب علينا أن نبدأ بالاعمال الاقتصادية وهو لا ضرار بالحكم

الأيض على احتكار موارد البلاد وثرواتها الطبيعية من زراعة ومعدنية وصناعية وغيرها ، وهو لهذا يضع من نظم الحكم ويصدر من تشريعات التفرقة والتمييز ما يؤدى إلى تحقيق هذه الغاية الرئيسية التى يحرص عليها .

الادارة الوطنية

نتقل الآن إلى موضوع آخر وهو الإدارة الوطنية فى المناطق المخصصة للقبائل الوطنية ، وهنا نجد أنفسنا أمام نظم رئيسية ثلاث : فهناك أولا الرؤساء الذين تختارهم الحكومة وتمنحهم المرتبات لقاء المسئوليات التى يضطلعون بها . وكان المفروض أن تعتمد السلطات إلى إختيار الأشخاص الذين تدين لهم القبائل بالولاء والطاعة والاحترام لأكثر من سبب أو إعتبار . وهؤلاء عادة معروفون ولهم مكاتهم ومركزهم بين ذويهم بما يشبه عملية الإختيار الطبيعى ، ولكن الحكومة لا تسير على هذه القاعدة وإنما تعين من تشاء بغض النظر عن السن أو المسكنة ، فى هذه المناصب الهامة ، وحجتها أنها تلتخب أكثرهم صلاحية واستعداداً من ناحية النشاط أو التعليم وما إلى ذلك من الاعتبارات . ولكن الواقع أن الحكومة لا تريد الاستعانة بالقادة أو الزعماء والطبيين ، خشية أن يعظم نفوذهم على القبائل والعشائر وبذلك يقفون جهة واحدة فى وجه السياسة الاقتصادية المفروضة لصالح الأقلية البيضاء . ولا ريب أن إختيار

من دونهم شأننا معناه إثارة البغضاء في النفوس ، وبهذا يتبع الرجل الأبيض، تحقيقاً لغاياته ، المبدأ المعروف منذ القدم وهو دفرق تسدء. وتمشياً مع هذا المبدأ الأخير نلقى الحكومة تعمد أحياناً إلى تعيين رئيس من قبيلة للإشراف على شؤون قبيلة أخرى ، وهو ما يتنافى مع العرف والتقاليد ، وكثيراً ما طالب الأهالي باحترام ما درجوا عليه وألقوه .

وإلى جانب الرؤساء نجد المحاكم الوطنية وتعينهم الحكومة طبقاً لقواعد المحاكم الوطنية الصادرة في عام ١٩١٣، وهذه المحاكم اختصاص الفصل في الدعاوى المدنية المترتبة على الخلاف بشأن الملكية مادامت الأخيرة التي هي موضع النزاع لا تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً من المال . ولها أن تفصل في البعض من الأعمال أو الجرائم التي تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، وهي تأمر بالغرامة أو الحبس (لأمد محدود) مع اشتراط موافقة مأمور الجهة . ويلاحظ أن الرسوم التي يؤديها المتقاضون من نصيب أعضاء المحكمة (لتغطية مرتباتهم ونفقاتهم) ، أما الغرامات التي يحكم عليهم بها فتضاف إلى الإيرادات العامة .

وأخيراً لدينا المجالس الوطنية في المراكز الإدارية المختلفة التي تنقسم إليها البلاد . ويتكون الواحد منها من الأمور (رئيساً) واثنين من الوطنيين يعينهما الحاكم أو القبائل . ومدة المجلس ثلاث سنوات ، وهو يجتمع كل ثلاثة شهور ، وله أن يصدر قرارات في المسائل ذات الصبغة المحلية البحتة ، كما أن في استطاعته أن يفرض

بعض الرسوم للأغراض المحلية ، وأن يحصل على ربيع من أولئك الذين يمارسون الأعمال التجارية في المناطق « المخصصة للوطنيين » . وما يلفت النظر أنه يجوز أن يمنع عرض أية مسألة يرى أنها غير مرغوب فيها من وجهة نظر المصلحة العامة .

الالتزامات المفروضة على الوطنيين :

أما الالتزامات المفروضة على الوطنيين في المناطق المخصصة لهم فأهمها : —

أولاً : أداء الضرائب : فعلى كل فرد من الذكور بلغ السادسة عشرة من العمر وعلى كل أرملة ، أداء ضريبة كوخ وجزية^(١) ، ويلاحظ أن الضريبة تتعدد حسب عدد الزوجات حتى ولو أسكنهن الزوج في كوخ واحدة . أما الضريبة على الأرملة فكانت موضع النقد الشديد ذلك أنه طبقاً للعرف السائد لا يعد الكوخ الذي تقيم به ملكاً لها وإنما يملكه الابن أو أحد سلالته الزوج . ونحب أن نذكر بهذه المناسبة أنه في أوغنده لا توجد سوى ضريبة فردة الرؤوس (الجزية) .

ثانياً : السخرة : أى العمل بغير أجر وذلك في مثل إنشاء الطرق والكبارى والمجارى المائية اللازمة للجماعة . وبالرغم من أن القانون لا يفرض السخرة إلا على القادرين من الذكور ، فكثيراً ما عمدت السلطات إلى استخدام النساء والأطفال .

ثالثاً : العمل بأجر لمدة ستين يوماً على الاكثر في السنة في أعمال مثل حمل موظفي الحكومة أثناء تنقلاتهم وإنشاء بعض المرافق العامة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية .

ولاريب أن هذه الأعباء الملقاة على عاتق أهل كينيا الوطنيين هوت بهم إلى مستوى الرق ، وهى تبدو طبيعية من نظام جعل من نفسه المالك للأرض ، واعتبرهم - أى أصحاب البلاد الشرعيين - مجرد مستأجرين .

المحررات الثقافية والصحية :

يحدثنا الزعيم كينيي أن أنه بالرغم من أن الإفريقيين يدفعون ضرائب كثيرة فإن التعليم الذى تهيئه السلطات لا يأتئهم ضئيل القدر . وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمى يبين عدد الأطفال الذين فى سن التعليم ، فإنه يمكن أن نجعل عدتهم تتراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ ، ٦٠٠.٠٠٠ . وطبقاً لتقرير إدارة التعليم بكينيا المنشور عام ١٩٣٧ كان عدد تلاميذ المدارس الأولية ٨٧٢.١٠٠ ، ومن هؤلاء ٣١٧٥ تلميذاً فى المدارس الأميرية ، ٦١٢٢٠ تلميذاً فى مدارس لا تقدم لها الحكومة أى إعانة^(١) . ويقول المصدر نفسه إن ما ينفق على تعليم الفرد الواحد

(١) طبقاً لإحصاء سنة ١٩٤٧ كان بالبلاد ٤٥ مدرسة أميرية (١٠ أوربية ، ١٤ هندية ، ٧ عربية وصومالية ، ١٥ إفريقية) ، ٢٦٣٦ مدرسة غير أميرية منها ٢١٤٩ مدرسة إفريقية . وكذلك يوجد عدد يسير من المدارس الأفريقية الخاصة .

في السنة ٨ شلنات . بينما يتكلف عدد يقل عن ٢٠٠٠ من أبناء
الأوريين ٤٩٢٥٥ جنيهًا إنجليزيًا .

ومعنى هذا كما يقول هذا الزعيم الوطني : أن الفقراء هم الذين
يدفعون ثمن تعليم الأغنياء ، أى أن الضرائب التي يدفعها الإفريقيون
ويلقون أشد العنت في أدائها بسبب فقرهم وضآلة مواردهم تخصص
لتعليم أبناء الأرستقراطية البيضاء التي تحتكر ثروته البلاد .

ومما يلفت النظر أن اهتمام الإدارة البريطانية في كينيا منصرف
إلى التعليم الأولي البسيط ، أما التعليم المتوسط والثانوي والفني والعالي
فموضع الإهمال البالغ ، وبهذا تتجه السياسة التعليمية إلى منع قيام
طبقة مثقفة تثقيفا صحيحا خشية أن تكون عاملا في إنماء الوعي
القوى مما يتعارض مع مصلحة البيض .

أما الخدمات الصحية والاجتماعية فيكاد لا يكون لها وجود ،
اللهم إلا إذا اعتبرت السجون من الخدمات الاجتماعية ١١ ، فالتأمين
الصحي ، ومعاشات كبر السن ، وأعمال الصحة العامة مما ينظر إليه
العامل البريطاني على أنه من حقه ، ليس جزءا من تلك الهبة التي جاءت
بها الحضارة إلى الشعب الإفريقي (١) .

(١) جومو كيناتا ، مصدر سابق ، ص ٥ .

نمو الحركة القومية

لم تمض سنوات قلائل على ابتداء الاستعمار الأبيض لكينيا حتى بدأت حركات التمرد والانتفاض ، بسبب سياسة المستعمرين الاقتصادية بصفة خاصة ، فثارت قبيلة ناندو في عام ١٩٠٥ . وقبيل الحرب العالمية الأولى حدثت ثورة في صفوف قبيلة جيريانا (من الباتو) وتقيم على مقربة من الساحل ، وذلك حين حاولت السلطات نقلها من موطنها إلى مكان آخر ، قيل طمعا في أراضيها وقيل لحملهم على التماس العمل في الموانئ بسبب النقص في الأيدي العاملة . وكذلك شهدت الفترة السابقة للحرب المقاومة من جانب قبيلة ماساي بسبب الخلاف حول الأراضي .

في أعقاب الحرب العالمية الأولى

لما انتهت الحرب العالمية الأولى توافرت طائفة من العوامل كان لها أثرها القوي في إشاعة السخط وإعداد النفوس للمقاومة :

١ - فبسبب الكساد الذي أصاب العالم في عام ١٩٢١ عمد الفلاحون الأوروبيون وقد تأثروا به إلى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

٢ - ترتب على هبوط قيمة العملة (وهي الروبية الفضية) أن عمدت الحكومة إلى استعمال الشلن السائد في إفريقية الشرقية (١)، وهذه التقلبات أوجدت شعوراً من القلق بين الأهالي .

٣ - وبالرغم من ذلك رفعت الحكومة الضريبة من ١٢ إلى ١٦ شلناً ، كما بدأ تطبيق نظام « شهادات التسجيل » .

٤ - نشطت الحكومة عن طريق موظفيها في « تشجيع » (وبعبارة أخرى إرغام) الأهالي ، وبخاصة النساء والأطفال ، على العمل في مزارع البن .

٥ - قررت السلطات منح ألف مزرعة للجنود الإنجليز السابقين . ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا في الحرب إلى ديارهم ، بعد أن أبلوا في القتال بلاءً حسناً ، شهدوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الأراضي التي كانوا يقيمون فيها كما كثر الحديث عن مشروعات جديدة للاستيلاء على مساحات أخرى من أملاك الأهالي .

جمعية إفريقية الشرقية الوطنية :

في ظل تلك الظروف قام « هاري ثوكو » Harry Thuku ، وكان من موظفي الحكومة ، بإنشاء ما عرف باسم « جمعية إفريقية

(١) يعادل الشلن الإنجليزي ، وينقسم إلى ١٠٠ سنت .

الشرقية الوطنية، East Africa Native Association، وهدفها الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية، فكانت أول منظمة من هذا القبيل؛ وبذلك يمكن القول أن الحركة القومية المنظمة قد بدأت لأول مرة في كينيا.

وراح الزعيم الوطني يعقد الاجتماعات التي يفد إليها الآلاف، وأخذ المتكلمون يتحدثون عن الحقوق السياسية والمساواة والحريات. ولكن إلى جانب هذا نرى ظاهرة لها أهميتها هي استخدام الدين وسيلة لانهاض الهمم وبيان شرعية مطالب السكان، ولهذا كان القادة يتحدثون أن الله لا يميز بين الأبيض والأسود، و«أنهم جميعاً أبناء آدم ومتساوون أمام الله».

وهكذا عرفت الجماهير أن الأديان السماوية تحض على المساواة وتستنكر التمييز على الأساس العنصري أو اللوني.

العرواح على الأرض إلى :

ولاذ شعرت السلطات بازدياد نفوذ الزعيم والخطر الكامن وراء دعوته سارعت إلى القبض عليه. ويلاحظ أن قانون نقل الوطنيين الصادر في عام ١٩٠٩ أجاز للحاكم أن يأمر بنقل أى وطنى إلى أى مكان إذا ما كان خطراً على الأمن والنظام، وبدون توجيه اتهام معين أو محذور إليه.

وزج بالرجل في سجن نيروبي ، وفي المساء تجمع الاتلوف من الناس وظلوا جالسين أمام الابواب ، فإذا ما أصبح الصباح كان عددهم قد تضخم بمن انضم إليهم . وتوجه قادتهم إلى المستولين يرجون الافراج عن الزعيم الذي لم يرتكب إثمًا ولم يخرق القانون والنظام . ولجأة راحت قوة البوليس تطلق النار على الأمنيين الذين لم يتوقعوا غدرًا أو خيانة فبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصاً . ومن عجب أن السلطات اعترفت فيما بعد أن حادث الاعتداء وقع خطأ ولكن كان له ما يبرره في ظل تلك الظروف ! وعلى أثر العدوان قامت الحكومة بترحيل هاري ثوكو واثنين من أبناء عمومته ، غير أن ذكره ظلت عالقة بالاذهان ، كما أن الاثر الذي أحدثه لم يزل ، فهو أول زعيم وطني وقف يدافع عن حقوق البلاد .

مل الجمعية :

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل إن السلطات عمدت إلى مقاومة الجمعية ، حاولت عن طريق أعوانها تأليف هيئات مماثلة ترعاها وبذلت الجهود للتفرقة . ولما عجزت لم يسعها إلا الامر بحل الجمعية واعتبارها غير قانونية ، فكانت النتيجة أن تحول نشاطها إلى أسفل أي أصبحت « جمعية سرية » وتكونت الخلايا في كل مكان ولانضم الواحدة منها سوى العدد القليل من الاعضاء .

جمعية كيكوبو المركزية :

وفي عام ١٩٢٤ أعلن أن لجنة برياسة أورمسي جورستقوم بزيارة شرق إفريقية لدراسة مسائل مختلفة في مقدمتها موضع الأراضي في كينيا . ولما كانت « جماعة افريقية الشرقية » ممنوعة من مزاوله أى نشاط اجتمع نفر من شباب البلاد وألقوا ما أطلقوا عليه اسم « جماعة كيكوبو المركزية » ، وأعدوا مذكرة أقرها الرؤساء والزعماء ، متضمنة كافة المسائل التي هي موضع الشكوى ومعبرة عن الآمال والاهداف التي تبيحس بها نفوس الأهالي الافريقيين . وفيما يلي أهم النقاط التي تناولتها المذكرة :

مسألة الأرض :

فيما يختص بمسألة الأرض فإننا نرجو باحترام تعديل قانون أراضي التاج لعام ١٩١٥ (والخاص بمستعمرة كينيا) بحيث يعترف بحقوق الوطنيين في الأرض ، وهي الحقوق التي ألغاهها القانون سالف الذكر دون أن يوفر اطمئناناً مقابل ما كان لنا من قبل ، وبذلك تركنا وليس لنا أى حق قانوني إطلاقاً في أراضينا وجمالنا مجرد مستأجرين تحت إرادة التاج . وإلغاء حقنا القانوني في الأرض عرض بعض أعلننا للاستقلال كما انتزعت منهم ممتلكاتهم لصالح غير الوطنيين كما أنه حرمانا أى ضمان ضد أية محاولات فيما بعد للاعتداء على أراضينا .

وكذلك نرجو ألا يمر مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة وصاية على أراضي الوطنيين . وعلى النقيض من ذلك فإننا نتقدم في احترام بالمطالب الآتية :

(أ) قبل اتخاذ أى إجراء يجب أن يعطى لكل مالك من كيكويو ما يثبت ملكيته حتى يطمئن الى أن أحداً لن ينزع منه أرضه .

(ب) عدم إجراء أى تبادل فى المنطقة المخصصة للوطنيين بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، لكن يطمئن الاولون الى أنهم لن يحرموا من أرضهم بهذه الوسيلة ،

(ج) إبقاء الأرض فى أيدي مجالس الكيكويو (القبلية) على أن تكون لها سلطة التصرف فيها طبقاً للتقاليد المرعية بدون تدخل من موظفى المنطقة .

(د) ألا يتدخل الموظفون فى المجالس التى تتصرف فى الأرض بوصفهم رؤساء لهذه المجالس .

(هـ) عدم التأجير لغير الوطنيين فى داخل أراضي كيكويو ، وحيث تم ذلك فى الماضى يجب دفع تعويض إلى أصحاب الأرض الذين أصابهم الضرر (او إلى اعقابهم انيوم) .

(و) وقف إصدار ترخيصات الاحتلال (الإقامة) المؤقت لغير الوطنيين وذلك فى أراضي كيكويو ، لأن هذا يؤدى إلى نزوحها من أيدي رجال القبيلة .

(ز) كافة أراضي كيكويو التي أعطيت للغير يجب إعادتها إليهم
إذا أمكن (أولادهم) على أن يدفع التعويض عن الخسائر
التي تحملوها خلال السنوات التي نزع منهم الأرض .

(ح) السماح لأهل كيكويو بزراعة المحاصيل الاقتصادية مثل
البن العربي (يقصد اليئي) في الأراضي التي يشغلونها وذلك
بدون إقامة أى عائق في وجوههم .

(ط) تدريب أهل كيكويو على الأعمال الزراعية حتى يعملوا
ويشجعوا غيرهم على الزراعة ، بدلاً مما تقوم به الحكومة
من إرسال أناس لتعليم شعب كيكويو وهم لا يبذلون إلا
القليل من الجهد .

وإننا نرجو أن نلفت نظركم الى أن أهل كيكويو قد
فقدوا الثقة في تخطيط الحدود إذ ثبت عدم جدوى ذلك في
الماضي ، فقد جرت العادة على تجاهل تلك الحدود المرسومة
ومنح الأراضي التابعة للمناطق المخصصة للوطنيين في كيكويو
إلى غيرهم ،

تمثيل الوطنيين :

وإذ نأخذ في الاعتبار أن سكان كينيا الوطنيين يمثلون
أغلبية هائلة بالقياس الى الجاليات غير الوطنية فإننا نرجو

(أ) أن يسمح للسكان الوطنيين أن ينتخبوا ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوروبيين كخطوة مبدئية لتمثيل المصالح الوطنية ، على أن ينتهى الأمر أخيراً بأن يكون للوطنيين الاغلبية فى المجلس التشريعى .

(ب) أن ينتخب الوطنيون ثلاثة من جلسهم لتمثيل مصالحهم فى المجلس البلدى .

التعليم :

(أ) جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى إجبارياً بالنسبة الى الاولاد والبنات الوطنيين .

(ب) انشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية فى جميع المناطق التى يقيم فيها الوطنيون حتى ينقلوا التعليم العالى الى الصبيان الوطنيين الذين آتموا التعليم الابتدائى .

(ج) أن تشجع المجالس الوطنية فى الاقاليم على أن ترسل الاكفاء من الامم بناء الى انجلترا وغيرها للتزود بالتعليم الجامعى أو العالى فى الآداب والطب والهندسة والزراعة وغيرها .

(د) أن تضع الحكومة نظاماً للمنح الدراسية *Scholarships* بقصد تعليم ذوى الكفاية من الوطنيين فى داخل البلاد أو بالخارج .

مشكلة العمل

نرجو : -

(١) إلغاء ال « كيباندى » وشهادات التسجيل التى تحد من حرية
رعايا التاج الوطنيين فى التنقل والتى تسهل الجهود المبذولة
لإبقائهم فى حالة العبودية .

(ب) إزالة كافة القيود المفروضة على الوطنيين بشأن زراعة البن
العربى وغيره من المحاصيل الاقتصادية فى مزارعهم .

(ج) توفير الضمان اللازم للوطنيين بعدم إرغامهم على هجر
أرضهم للعمل عند الأوربيين ، ما داموا يدفعون ما يطلب
منهم ويلتجون المحاصيل فى مزارعهم .

(د) إعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس أسوة بما هو جار
فى حالة الأرمل التى تجاوزت سن الحمل .

وأخيرا وصلت اللجنة وعقدت أحد اجتماعاتها الذى دعت إليه
الرؤساء وأعضاء جمعية ديكويو المركزية ، للإدلاء بأرائهم . وهنا نجدنا
الزعيم الكينى جومو كينيا نا أن هؤلاء القادة وفدوا إلى مكان الاجتماع
ومن ورائهم الآلاف من مواطنيهم . وتكلم مفتش المنطقة فطلب إليهم
الإيجاز فى الحديث نظرا لما يشعر به أعضاء اللجنة من التعب الشديد
بسبب رحلتهم الطويلة ، كما طلب إليهم أن يثقفوا بأنه أطلع اللجنة على

كافة مطالبهم، وأن الموظفين المحليين جميعاً، وكلهم حريص كل الحرص على ما فيه رفاهية الإفريقيين لم يدخروا وسعاً من أجل ترقية أحوالهم؛ وختم خطابه قائلاً إنه لا يشك في أنهم سيؤكدون للجنة ما يشعرون به من سعادة ورضاء إزاء ما فعلته الحكومة نحوهم ومن أجلهم؛ ثم دعا زعيمهم الأكبر إلى أن يتحدث إلى اللجنة.

ووقف الزعيم وبعد أن رحب باللجنة باسم شعبه قال:، إننا نعرف أن المفتش قد تحدث إليكم عن سعادتنا ورضائنا. وإذا كنا لا نريد أن نعقب على إخلاصه، فإننا نريد منكم أن تبلغوا ملككم أننا منذ العصور الموحلة في القدم قد أقنا في الأرض التي كانت ملكاً لنا والتي كانت مصدر العيش لنا ولما نملك من ماشية... ولكن هدوئنا قضى عليه نقل ملكية أرضنا، ففي كل سنة أخذت منا الأرض شطراً بعد آخر، دون موافقتنا وبغير تعويض.. إننا نعلم أنكم حضرتم هنا لتروا بأنفسكم حالنا وترفعوا التقارير بشأن درجة السعادة والرخاء اللذين تتمتع بهما واللذين أسبقتهما علينا حكومتكم. ولأننا نأمل، بعد أن تروا الأمور على ما هي عليه، أن تعودوا إلى وطنكم لتحدثوا ملككم أن شعباً مزارعاً مثلنا لا يمكن أن يكون سعيداً بغير الأرض،

ولم يكد الزعيم ينتهي من كلمته حتى تقدم شباب الجمعية بالمذكرة التي سبق إعدادها، ودارت مناقشات طويلة حول محتوياتها واشترك فيها الجميع من الشيوخ والشبان، وراحوا يبشون شكواهم وآلامهم

ويعبرون عن مطالبهم من الناحيتين العامة والمحلية ، وبدأ واضحا أن الآلام واحدة والمطالب واحدة ، ذلك أن المشكلات واحدة .

وانتهت الجلسة وعادت اللجنة أخيراً إلى بلادها لترفع تقريرها عما رأت وسمعت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئاً جدياً لرعاية الأفريقيين .

نشاط الجمعية

أما جمعية كيكويو فعملت على دعم مركزها وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين عامة الناس ، وظلت تزعم حركة الكفاح القومى فى البلاد ، وهنا يبرز أماننا من بين أعضائها وقادتها بعبارة أدق الزعيم الوطنى الكبير « جومو كينيا » ، وسنعود إليه فى موضع آخر .

وتألفت فى إقليم كاثيرونندو هيئة للدفاع عن مصالح دافعى الضرائب ولكن القيادة ظلت فى يد الجمعية التى خرجت عن الدائرة المحلية وصارت ذات طابع قومى عام ، فانشأت لها فروعاً فى مختلف أرجاء البلاد ، وأدخلت إلى صفوفها رجال القبائل الأخرى ، وجعلت هدفها العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الأفريقيين جميعاً بغير تمييز .

وخلال تلك السنوات حدثت عمليات عدة من الاستيلاء على أراضى الوطنيين فكانت تحتج عليها الجمعية لدى السلطات المسئولة فى البلاد ولدى حكومة لندن ذاتها . وكثر ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء ، وهنا تتولى الجماعة الاتصال بها وتوضيح

وجهاً نظر الأهالي وأسباب شكواهم .

ويكفى أن نضرب هذا المثل (١) لبيان مبلغ حرص الجمعية على المصالح الوطنية. ففي سنة ١٩٣٨ وقع ما يعرف بحادث الماشية في المنطقة المخصصة لقبيلة واكامبا ، ذلك أن المستعمرين لاحظوا أن عدداً من الماشية لدى القبيلة قد زاد إلى حد كبير عما أصبح خطراً يهدد التربة . وكانت القبيلة تدرك هذه الحقيقة ولكنها لم تعرف وسيلة يمكن بها تلافي الأمر ، وهنا فوجئت بقوة عسكرية تهبط على أرضها لتأخذ (تصادر) جانباً عن ثروتها الحيوانية حيث تباع بأثمان بخسة للغاية . وغضبت القبيلة لأن الماشية مصدر رزقها ومظهر ثرائها ومركزها الاجتماعي .

سارعت الجمعية إلى إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية وتحدثت الصحف في إنجلترا ، ولكن الحكومة في كينيا لم تفعل شيئاً . وهنا تجمع ألوف من أبناء القبيلة وساروا إلى نيروبي لمقابلة الحاكم ، فلما رفض الالتقاء بهم افترضوا الأرض في نظام وظلوا على ذلك الوضع ستة أسابيع . وأخيراً وعد الحاكم أن يقابلهم إذا عادوا إلى ديارهم وهناك تحدث محاولاً تهدئتهم وأعلن أن مصادرة الماشية إجراء لن يتكرر وأن الماشية التي لم يتم بيعها ستعود إلى أصحابها ولكن لم يكد الرجل يغادر المكان حتى نكثت السلطات بالوعد ، وإذا بمعاملات مصادرة الماشية تجري أكثر من مرة . ولعل هذا الحادث كاف للدلالة على تضائل ثقة الوطنيين في عدالة الحكم وصدق الوعود .

(١) أورده « جومو كينيا » في كتابه Kenya : The Land of Conflict

الحرب الثانية وما بعدها

نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى اشتركت ايطالية الفاشية الى جانب ألمانيا النازية ، وسقطت فرنسا تحت أقدام الألمان وقامت حكومة فيشي الخاضعة لسلطان الأخيرين. وهنا عمدت بريطانيا الى مستعمراتها الإفريقية لتجنيد الوطنيين ، وسبق عدد كبير من أهل كينيا إلى صفوف القوات البريطانية ، حيث أبوا إبلاء عظيماً ضد القوات الايطالية في شرق إفريقيا والفرنسيين في مدغشقر، كما حاربوا أبناء اليابان فيما بعد. وكذلك استخدمت القوات البريطانية والمتحالفة عدداً من العمال الكينيين ، وهنا أمر يسترعى الإهتمام ذلك أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا في هذه الأعمال لأنها تدفع لهم أجوراً مرتفعة ، الأمر الذي لا بد وأن يحمل أخوانهم ممن يعملون في المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزد أجورهم (١) ؛ ونزلت السلطات البريطانية على الطلب وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة في الشرق الأوسط ، فصارت تبعث بمقادير كبيرة من الشاي والبن والقمح والكتان والشرة ، وغير ذلك من المنتجات . وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها في المجهود الحربي ،

وكان جزاؤها على تلك الخدمات من جانب الرجل الأبيض الذى ييسط سلطانه عليها أن أصدر الأوامر منذ ابتداء عمليات القتال بحل « جمعية كيكويو المركزية » وتحريم اجتماعاتها ونشاطها ، ومصادرة المجلة التى تنطق بلسانها ؛ كما اعتقل الكثيرين من أعضائها وكان جزاؤهم السجن أو النفي . وأمعنت السلطات فى سياسة العنف ، فحرمت الاجتماعات وقيدت الحريات ولم تسمح لائى فرد أن يرفع الصوت مطالباً بالإصلاح أو العدالة . وان ليونارد وولف لم يبالغ إذ قال « خلال أربعين عاماً ضحيت مصالح ثلاثة ملايين من الإفريقيين لصالح حفنة من الاوربيين . إن القول بأن حكومة كينيا ، خلال تلك السنوات ، أدارت البلاد لمصلحة الشعب الافريقى أو نظرت الى رفاهيتهم وتقدمهم على أنها وديعة مقدسة أكذوبة مليئة بالنفاق » .

ولم تقف النكبات التى أحاقت بكينيا خلال الحرب وبسببها عند هذا الحد ، بل تعرضت البلاد للمجاعة . ففي عام ١٩٤٢ كان هناك حوالى ربع مليون يشغلون لصالح الاغراض العسكرية على اختلاف أنواعها كما ارتفعت الاسعار بسبب إصدار المنتجات الغذائية والزراعية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة فى صفوف الوطنيين ، وهلك عدد وافر منهم ، بينما كانت الاقلية البيضاء تستغل ظروف الحرب للاثراء الفاحش .

ولم تكف الحزب توضع أوزارها حتى تحركت البلاد معبرة عن آلامها ومطالبة بضروب من الإصلاح لتحسين الاحوال . والواقع أن عوامل عدة ظلت تتجمع وتتراكم وتفعل أثرها فى إنماء الوعي

القوى . فالحرب بآثارها ونكباتها أشعرت أهل البلاد أن الرجل الأبيض لا ينظر اليهم إلا على أنهم أصلح أداة للاستغلال . واستطاع بعض أبناء البلاد أن يتأثروا بالحصارة الاوربية ، وأن يتلقوا التعليم الاوربي الحديث في الخارج ، فعرفوا معاني الحرية وعادوا إلى بلادهم يطالبون بها ويحاولون تطبيقها ، وهالتم الفوارق العنصرية التي فرضها الرجل الأبيض ، كما راعتهم سياسة الاستيلاء على الأراضي واحتكارها ، وأكثر من هذا فقد اتصلوا بالعالم الخارجي وتأثروا بنظريات الحرية والاستقلال والديمقراطية .

وفي أعقاب الحرب اشتد الصراع في جنوب إفريقيا فإذا بالعناصر الملونة تطالب بالمساواة مع الاوربيين ، وأخذت هذه الحركة تزداد حدة وقوة ، وكان من الطبيعي أن يحدث رد فعل لهذا كله في نفوس أهل كينيا والجهات المجاورة ، حيث الاوضاع تكاد تكون متماثلة ، وشهد أهل البلاد كيف استردت الحبشة استقلالها ، وكيف طرد الطليان من إثريا ، وكيف نمت الحركة الوطنية في السودان . لقد كانت تلك الاحداث جميعها عاملا قويا في تنبيه الازدهان وتحريك النفوس . ومن هنا قاموا يطالبون بحرياتهم المساوية وحقوقهم المكتسبة ، وأخذت الدعوة تنتشر على نطاق واسع ، وراح القادة والزعماء يخاطبون الجماهير ويحثونها على العمل . وتعددت المطالب التي قدمت إلى السلطات ولكن هذه الاخيرة لم تحاول أن تتلبه إلى الامر أو تقوم بتحقيق الاصلاحات الضرورية ؛ فاشتدت عملية الغليان وصار لازماً أن يقع الصدام ، وعمدت السلطات عن جانبها إلى أساليب العنف لكبت الحركة القومية الآخذة في الاشتداد .

بعض الإصلاحات العاجلة

من هذا العرض الذى قدمناه عن الحياة فى كينيا والنظم السائدة فيها من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، نستطيع أن نصل فى غير عناء إلى تعرف بواعث السخط والشكوى مما تموج به البلاد ، وأن نستشف النواحي التى تتطلب العلاج السريع أو الإصلاح العاجل . ونقول العاجل لان الواقع أن المطلب الرئيسى لاهل كينيا ، كما هو الشأن فى بقية المستعمرات الافريقية ، ينحصر فى التحرير الكامل ووضع حد نهائى للسيطرة الاقتصادية والسياسية التى فرضها الرجل الابيض على الوطنيين والتى مايزال متشبثاً بها بالرغم مما ثبت من المساوىء الصارخة التى تلازمها .

وفى رأى الزعيم جومو كينيا نا بشكون برنامج الإصلاح الذى يتعين على الحكومة البريطانية المبادرة الى تنفيذه من النقاط الخمس الآتية :

أولاً - الأرض:

ما تزال هناك مساحات واسعة من الاراضى ولكن ينبغى أن يتقرر بصفة قاطعة ومطلقة أن للإفريقيين الاولوية فى الانتفاع بها ، ويجب ألا يسمح فى المستقبل بهجرة المستعمرين البيض اذ ينبغى أن

يكون الوطنيون أحراراً في الإقامة بأرضهم ، وهو مطمئنون إلى أنها لن تنزع منهم . ومن الواجب ألا يحرموا من أصلح المناطق للإستغلال لمجرد كونها ذات مناخ يلاءم سكنى العناصر الأوربية . وأكثر من هذا لابد من أن توفر لهم المساحات الكافية من الأرض مما يتيح لهم مستوى لائقاً من المعيشة .

ومن الطبيعي - على حد قوله - أن هذه المطالب لن تنزل موضع الرضاء من نفوس المستعمرين الذين يريدون الحصول على الأيدي العاملة الأفريقية . ولكن إذا كان هؤلاء في حاجة إلى الأيدي العاملة فعليهم أن يعرضوا أجوراً مناسبة وأن يوفرُوا أحوالاً طيبة من العمل مما يجعل الناس لا ينفرون من أداء الخدمات لهم .

ثانياً - التعليم :

يطالب الأفريقيون أن تتاح لهم فرصة التعليم الذي يمكنهم من حسن استغلال الأرض . إنهم يدركون تماماً أن العالم المحيط بهم قد تغير خلال نصف القرن الأخير ، ولذلك لن يستطيعوا - حتى لو أرادوا ذلك - العودة إلى الأساليب القديمة التي درجوا عليها . ولهذا يجب تدريبهم تدريباً كافياً في مدارس الزراعة وتربية الحيوان ، وأن يحصلوا على ذلك القدر من التعليم العام الذي يمكنهم من تفهم معنى الحضارة والعلوم الغربية . إن من الخطأ أن يمنع الأفريقي عن طريق الجهل

المفروض عليه قسراً من أداء أى عمل تؤهله له مواهبه الطبيعية .

ثالثاً - الصحة والرعاية الاجتماعية :

لقد أحدثت الحضارة الأوروبية تغييرات كثيرة في مستويات الحضارة الافريقية ، فهي قد غيرت غذائهم وأعمالهم ، وحدثت من حريتهم في التنقل ، وحطمت الكثير من عناصر الحياة الأسرية التقليدية ، وبعثت بالكثيرين منهم الى المدن كما دفعت بغيرهم الى العمل في المناجم والمزارع . وفي صحة هذا كله جاءت الحضارة الأوروبية بأمراض جديدة وأخطار جديدة على الصحة والاستقرار الاقتصادي . وبالرغم من هذا فبخلاف الأوروبيين لا تكفل الدولة للإفريقيين شيئاً من الخدمات الصحية أو الضمان الاجتماعي ، وإنهم ليطالبون بهذا كله بأن تعود إليهم نسبة عادلة من الضرائب التي يؤدونها .

رابعاً - الحريات المدنية :

ولن تؤد هذه الاصلاحات الغرض منها إذا ما ظل الأوروبيون ينظرون الى الافريقيين على أنهم أطفال عاجزون عن التفكير والعمل لأنفسهم وبأنفسهم . ولهذا يجب أن يتساوى أهل كينيا في حرياتهم ووضعهم أمام القانون ، فهم يطالبون بالمساواة مع الأوروبيين من حيث الحق في التعبير عن الرأى والانتقال من اى مكان الى آخر ،

وفي ممارسة اى عمل او حرقة ، وألا يتمتع الاموريون بحقوق او حريات مدنية ولا يمنح مثلها تماماً للإفريقيين .

فماذا - الحكومة الزائمية:

يطالب الافريقيون بالاشتراك فى حكومة بلادهم . فيجب ان يعطى لهم الحق فى انتخاب من يمثلونهم فى المجالس المختلفة ، وان يتساوى كافة سكان البلاد من حيث المؤهلات للتصويت . فإلى ان يتحقق هذا الامر سيظل الافريقيون شعباً غاضعاً ولهذا لاينتظر منهم ان يحترموا القوانين التى لم يشتركوا فى وضعها .

هذه هى الاصلاحات العاجلة التى تمس إليها الحاجة وانها كلها لتبين ان الهدف الاول منها تقرير المساواة فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين جميع القاطنين فى كينيا بلا تفرقة مردها إلى اختلاف الجنس .

ماو ماو

من هو جو مو كنياتاً؟

أوضحنا في الصفحات المتقدمة حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كينيا ، وشرحنا جوهر النزاع القائم منذ أن فرض الرجل الأبيض سلطانه عليها ، فامتلك الأرض وبخاصة أجودها وأصلحها ، واحتكر السلطان السياسى ، وكون من نفسه طبقة أرستقراطية متميزة ، وهبط بالسكان الأصليين ومعهم الجاليات الهندية والعربية إلى منزلة الأرقاء وسخر قوى البلاد المادية والبشرية لخدمة مصالحه وتحقيق أهدافه ، وطبق سياسة التمييز العنصرى على غير الأوربيين ، وضمن عليهم بميزات الحضارة الحديثة كالتعليم فى مختلف مراحلها والخدمات الصحية والاجتماعية إلا بالقدر النافه وتحت الضغط الشديد . وتحدثنا كذلك عن الحركة القومية وأهدافها وأساليبها وتطورها ، وعن موقف السلطات البيضاء إزاءها وكيف حاولت القضاء عليها وإخماد كافة الدعوات إلى العدالة والمساواة والإصلاح والحرية ، ورأينا كيف أن تلك الحركة كانت سلبية الطابع والوسيلة .

وبالرغم من سياسة القمع التي انتهجتها الحكومة خلال الحرب الأخيرة وفي أعقابها ، وتحريم النشاط العلني الذي كانت تمارسه المنظمات السياسية والقومية ، فإن روح المقاومة لم تمح ، بل أخذت عوامل السخط تتراكم طبقات فوق طبقات وتزداد حدة وقوة ، مما جعل المراقبين الواقعيين وبعيدى النظر يرون فيها نذيراً بأحداث خطيرة لا بد من وقوعها وفي وقت يصعب فيه السيطرة عليها. والحقيقة إن كل ذى بصر سليم شامل كان لا بد وأن يصل إلى مثل هذه النتيجة إذ يتلف حوله فيرى إطراد نمو الوعي القومى فى الاجناس الافريقية - فى إرترية والصومال والسودان وفى اتحاد جوب إفريقيا بوجه خاص .

ومن لمس الحقيقة الواضحة وتنبه إلى خطورة آثارها حاكم كينيا السابق . فى الكتاب الابيض الذى نشر بلندن فى العاشر من ديسمبر (١٩٥٢) عن الاضطرابات التى اجتاحت كينيا حينذاك ، اعترفت الحكومة البريطانية أن الرجل بعث إلى المسؤولين فى وزارة المستعمرات منذ أكثر من عام ببرقية أبان فيها ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة روح التذمر التى تغلغل فى نفوس السكان . واقترح تأليف لجنة ملكية خاصة تتوجه إلى البلاد حيث تتولى التحقيق فى مصادر السخط والشكوى . وبعد ثمانية أشهر على ما ذكرت الوثيقة المشار إليها ، تلقى رداً على رسالته يتضمن تأييداً حماسياً للفكرة . ولكن بالرغم من ذلك لم يخرج الاقتراح إلى حيز التنفيذ وبهذا

ساد الشعور في أوساط السكان أن الحكومة البريطانية لا تعزم إصلاحاً .
أزاء هذا التسويف كان من الطبيعي أن يشتد الغليان النفسي ،
ولجأة سمع العالم عن جمعية كينية تدعوها الصحف « مو . مو » ، وتنسب
إليها طائفة من الاعتداءات على الأرواح والممتلكات . وفي الوقت
نفسه ألقت السلطات القبض على « جومو كنياتا » ، ونفر من زملائه ،
بتهمة أنهم على رأس تلك الجماعة ، وأنهم الرأس المفكرة المسؤولة عن
حوادث الاغتيالات والتخريب .

ولعل الناس تسأل ، ومن هو هذا الزعيم ؟ ان جومو كنياتا من
أبناء كينيا الذين لم يقنعوا بقشور العلم التي يمنحها البيض في البلاد
فسافروا الى إنجلترا والتحق بجامعة أكسفورد حيث حصل على اجازة
عالية في علم الاجناس ، وكتابه Facing Mount Kenya دراسة
للحياة القبلية في ذلك البلد . وأكثر من هذا فقد تزوج من انجليزية
لا تؤمن بأن اللون أو المجلس من عناصر التمييز بين الناس ، وأنجب
منها ولدين يقيان الآن في إنجلترا . ولا ريب أن الرجل أثناء دراسته
واقامته ، تشبع بمبادئ الحرية والديموقراطية التي يطبقها المستعمرون
في وطنهم واستطاع بذلك ان يدرك مبلغ التدهور الذي بلفته بلاده ،
فقرر ان يقوم بعمل ايجابي .

وكان جومو كنياتا ، او السهم الاسود كما تصفه الصحف ، من
المؤسسين الاولين لجمعية كيكويو المركزية ثم اصبح الامين العام لها ؛

وأهلته ثقافته العالية لكي يضطلع بعبء توضيح آرائها ووجهات نظر مواطنيه أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات . ولم يقف نشاطه عند هذا الحد بل رأى أن يطالع رأى العام البريطاني نفسه فنشر رسالته التي أشرنا إليها أكثر من مرة وجعل عنوانها « كينيا ، بلد الصراع ، وفيها عرض للمشكلة الوطنية من نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما أنه أورد في ختامها ما دعاه برنامجاً للإصلاح وقد لخصنا أهم عناصره في موضع سابق .

ولقد أثار اعتقال هذا الزعيم موجة من السخط في البلاد وعاصفة من الاستياء في العالم الخارجي ، وليس أدل على هذه الحقيقة من تطوع كثير من رجال القانون في إنجلترا والسودان وغيرهما للدفاع عنه أمام القضاء . فإن هذا الإجراء التعسفي دليل على أن السلطات ضاقت ذرعاً بنفوذ كينيا على مواطنيه واستشعرت خطر دعوته القائمة على أساس المطالبة بالحرية والكرامة والمساواة . والحق ، لقد أثبت التاريخ أن رجل الفكر والقلم يعلم أنهما سلاح ماض . ولهذا فهو أبعد الناس عن أساليب العنف .

وبفضل الصحافة ووكالات الأنباء ، وكلها تعتمد على المصادر البريطانية وتتأثر بما يقال له ميل الجماعات إلى الأساطير وبالرغبة في إثارة اهتمام القراء ، اكتسبت جمعية « مو - مو » شهرة واسعة في مختلف أنحاء العالم ، وحيكت حولها الأساطير والروايات المبالغ فيها والمغرضة . فهي تنقض على خصومها من البيض وأعوانهم الخونة من أبناء البلاد وتثار منهم دون أن يترك أفرادها آثاراً تدل عليهم لأنهم اتقنوا التحفى

والاختفاء . وهم يستعملون الخناجر أو السهام المسومة وغير ذلك من أنواع السلاح . وأكثر من هذا فقد قرأنا أن الجمعية انذرت الانجليز بضرورة الجلاء عن البلاد قبل حلول ربيع عام ١٩٥٣ .

ومما يلفت النظر بصفة خاصة الاتهامات التي وجهها الاستعمار البريطاني إلى هذه الجمعية . فهي هيئة إرهابية سرية لا تؤمن بغير العدوان وسفك الدماء ، وهي لا تفرق في اختيار ضحاياها ، وهي تهاجم الأسويين والمسيحيين ، وهي كذلك مدفوعة بمؤثرات خارجية شيوعية أو غيرها . والغرض من هذا كله واضح ، وهو محاولة إظهار الحركة القومية في كينيا بأنه لا وجود لها وإن هذه الأحداث إنما المستول عنها هيئة سرية صغيرة لا تمثل الرأي العام . وأكثر من هذا فإن الاستعمار ، وهو يكبل هذه الاتهامات ، يريد أن يثير الرأي العام العالمي الذي ينفر بطبيعته من الإرهاب والعدوان .

وقد اختلف الكثيرون في تفسير كلمة « مو . . مو » ، فبعض الثقات في علوم اللغات واللهجات يقولون إنها لا تمت بصلة إلى لغة أهل البلاد . ويرى فريق من الباحثين أن الاسم الأصلي هو « أوما أوما » وهذه ألفاظ سواحلية معناها « قم قم ، أي « اخرج ، فكأنها تعبير عن الشعار القومي المعروف وهو « الجلاء ، الجلاء » . وتضم الجمعية الكثيرين من زعماء القبائل ورجال الدين ، ولاشتراك الآخرين في هذه الحركة التحريرية مغزى كبير نظرا لما لهم من تعوذ وسلطان على الأهليين . غير أن الذي يمكن تأكيده أن الحركة بدأت من صفوف قبيلة « كيكويو » الكبيرة ، وأن أكثر الأعضاء ينتمون إلى هذه القبيلة ، ثم أخذت تنتشر بانضمام الكثيرين إليها من مختلف أنحاء البلاد .

اتساع نطاق الثورة

نختتمنا الطبعة الأولى من هذا البحث بالعبارات الآتية :

ماذا يقصر الاستعمار ؟

انه هذه النهم التي نطال للجمعية وللمرغم كنباتنا تدل على هرف
استعماري بعيد .

لقد ضاق الاستعمار ذرعاً بالرجل ، وروبر من الخوض منه .
ومن هنا انهماج :

الذي عفونه الاعرام

وكان لهذا الذي قلناه صدى بعيد في مختلف الأوساط والهيئات ،
ونزل كالصاعقة على رأس الاستعمار إذ كشفنا الهدف الخبيث ،
وراح الناس في مصر وغيرها يرقبون الأحداث ويتساءلون فيما
بينهم ... هل يجرأ الرجل الأبيض على ارتكاب جريمة قتل على هذه
الصورة السافرة تحت شعار المحاكاة القضائية ؟ لقد تلقينا الكثير من
الرسائل من مختلف الأنحاء في آسيا وإفريقية وفيها يبدى أصحابها الخوف

من النتيجة التي أوضحنا أن الاستعمار كان يسعى إليها ؛ ولكننا كنا على ثقة أنه سيتدبر بعد أن انكشف أمره أمام الرأي العام العالمي . وجرت المحاكمة وفند الدفاع الاتهامات ، وأخيراً صدر الحكم . ، حقيقة لم يكن بالإعدام ، ولكن حكم على الرجل بالأشغال الشاقة عشر سنوات عن تهمة إشرافه على الجمعية غير الشرعية وعضويته فيها وهذا جزاء الذين يطلبون لشعوبهم الحرية والكرامة الاستقلال . ولكن الرجل والخمسة الآخرين من أعوانه ممن صدرت ضدهم أحكام مماثلة قد استأنفوا الأحكام . وأيا كانت نتيجة الاستئناف فالشيء الثابت ، الذي يؤكد تاريخ الإنسانية ، إن على الأحرار المكافئين أن يؤدوا الضريبة نحو شعوبهم ، كل حسب طاقته واستعداده . ولقد أثارت المحاكمة ونتيجتها موجة من السخط العنيف في أرجاء كينيا ، ونشطت حركة المقاومة المسلحة ، وأصبحت «مومو» هيئة قومية شاملة تمثل الكفاح ضد الاستعمار .

لقد تحول الكفاح إلى ما يشبه الحرب على ما أوضح أوليفر ليتلتون ، وزير المستعمرات البريطاني ، في بيان ألقاه أمام مجلس العموم بجلسته المنعقدة في أول أبريل سنة ١٩٥٣ على أثر الأنباء التي وردت بتهديد الشوار للعاصمة نيروبي .

وعمد الاستعمار إلى أساليب العنف ، فعزز قواته بالرجال والعتاد والطائرات ، وراح يضرب الوطنيين بكل وسيلة يملكها . وهذه

البرقية التي نوردها بنصها تلقى ضوءاً كافياً إلى حد ما على طبيعة العمليات الجارية هناك (١) :

« نيروبي في ٣٠ - أُلقت طائرات وسلاح الطيران البريطاني قنابلها لأول مرة على جماعة ماو - ماو اليوم ، فقد قامت ثلاث طائرات من طراز هارفارد وصلت الى روديسيا أخيراً باللقاء ثمانى قنابل زنة ٢٠ رطلا على منطقة يعتقد أن ١٠ آلاف وطني من الجماعة يرابطون فيها . ولم يقتصر الهجوم على الجو فقد كانت هناك خطة لهجوم عام فأيدت الطائرات قوات برية كبيرة في مهاجمة المنطقة التي تقع بين جبال أبردير .

« وقد أذيع بيان رسمي يقول ان قوات الجيش قد اشتبكت في معارك مع قوات ماو - ماو تنفيذاً لأوامر أصدرها المAJOR جنرال هيند الذي يشرف على العمليات الحربية . وفي برقية من نيروبي أن جماعات كثيرة من الوطنيين شنوا هجوماً عنيفاً على مركز حراسة « هول ريزرف » التي تقع شمالي شرق نيروبي وقتلوا أربعة عشر جندياً إنجليزياً على الأقل » .

« وإذا كنا لا نعتزم الدخول في التفاصيل فإنه لا يسعنا إلا أن نورد هنا خلاصة للبيان الذي ألقاه وزير المستعمرات في مجلس

(١) جريدة المصري (أول مايو ١٩٥٣) .

العموم (١) فقال ان رجال ماو - ماو قتلوا ٢٧٠ شخصا وجرحوا ١٦٠ آخرين ، منهم ١٣٥ افريقيا ، و٤٠ أسويين ، و٧٠ من البيض . وقال ان عدد من قتلهم رجال دماو - ماو ، حتى يوم ١٤ ابريل بلغ ٢٥٥ افريقيا ، و٣٠ أسويين ، و١٢٠ مدنيا من البيض وبوليس الامن وأن قوات الامن اتفقت ٨٢٠٨٤٠ رجلا من قبيلة كيكويو ثم أطلقت سراح ٨٩٧٥٠ منهم فوراً ، وسراح ٢٨٩٤٧ منهم بعد التحقيق منهم .

وأضاف وزير المستعمرات البريطاني الى ذلك أنه قد حقق مع ٢٨٩١٢ شخصا آخرين حوكموا جميعا ، وأن هناك ٦٠٠٠ رجل لا يزالون معتقلين في انتظار محاكمتهم .

ثم قال ان قوات الامن أطلقت النار على ٤٢٠ شخصا قاوم بعضهم الاعتقال وخالف البعض الآخر الأمر بالوقوف .

(١) المصدر السابق (٣٠ ابريل ١٩٥٣) .

كينيا وحقوق الانسان

عرضنا بقدراً واسع المجال للأوضاع والظروف التي يعيش في ظلها أهل كينيا ، أى أصحاب البلاد الأصليون . وحتى تبين مدى ما تنسم به من الإنحراف عن معايير العدالة والمثل الديمقراطية المتعارف عليها ، نحاول في إيجاز أن نشير إليها على ضوء الاعلان العالمى لحقوق الانسان . . .

تقول المادة الأولى من هذه الوثيقة الدولية : يولد الناس كافة أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا العقل والضمير ويلبى أن يعملوا . كل منهم قبل الآخر ، بروح من الأخوة . . فاذا رجعنا إلى كينيا نجد أن المبدأ أن المتبع هو التمييز العنصرى فللبيض حياتهم ولغيرهم أوضاعهم ، والانتخابات للمجلس التشريعى تجرى على الأساس الطائفى ، ولكل من العنصرين مدارس ونوادي ومحال إقامته ، وينظر البيض إلى سواهم على أنهم دونهم مستوى وحضارة . ولا ريب أن هذا كله يتنافى مع أبسط عناصر المساواة والأخوة وثمت مبادئ أخرى سامية تلقاها فى الإعلان :

(١) فلكل حق الحياة والحرية وضمان الذات (م ٣)

(٢) ولا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقاب

مما يصطبغ بالقسوة أو يبعد عن الروح الانسانية أو يهبط بالكرامة (م ٥)

(٣) والجميع متساوون امام القانون (م' ٧) .

(٤) ولا يجوز ان يتعرض الفرد للقبض عليه او الاعتقال او
النفي بطريقة تعسفية (م' ٩) .

هذا ما ينص عليه الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ولكن حكومة
كينيا البيضاء لا تعترف من الوجهة العملية بهذه الحقوق . فالتمثيل في
المجلس التشريعى لا يتناسب مع عدد الطوائف ، وإجبار الافريقيين
على الاقامة في أماكن خاصة لهم بما يتنافى مع احترام كرامة الانسان ،
وتحريم الامتلاك في المرتفعات على غير البيض خروج على قاعدة
المساواة امام القانون ، وللحكم ان يأمر بنفى اى شخص قد يكون
في نظر السلطات مبعث خطر على الأمن والنظام ، حتى ولو لم يوجه
إليه اهام معين محدود ، واعتقال الأحرار والمطالبين بالإصلاح أمر
مألوف .

ونقرأ كذلك في هذه الوثيقة الدولية .

(١) أن لكل إنسان الحق في الامتلاك بمفرده او بالاشتراك مع
الآخرين (م' ١٧/١) .

(٢) ولا يجوز حرمانه بطريق تعسفى بما يملك (م' ١٧/٢) .

اما في كينيا فان السلطات البيضاء قررت في اثر استعمار البلاد
أن الأراضى ملك للتاج ، ومن هنا راحت تزعمها من أصحابها
الأصليين او الفعليين وتمنحها للمستعمر الأبيض ، ثم خصصت لهؤلاء

مناطق معينة يقيمون فيها ويستغلونها ، وإن جاز الانتقاص من مساحتها إذا كان مثل هذا الاجراء فى صالح الرجل الأبيض .

وأكثر من هذا :

- ١ - فللفرد الحق فى حرية إبداء الرأى (م ١٩)
- ٢ - وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بالطرق السلمية (م ٢٠/١)
- ٣ - وأن يشترك فى حكومة بلده بطريق مباشر عن طريق أولئك الذين يختارهم فى حرية تمثيله ، وأن يشغل مناصب الخدمة العامة فى بلاده (م ٢١)
- ٤ - وأن لإرادة الشعب هى الأساس الذى يقوم عليه سلطان الحكومة (م ٢١)

أما فى كينيا فقد رأينا كيف اعتقل زعيم لأنه عضو فى جمعية تطالب بحقوق أهل البلاد ، وكيف حرم النشاط السياسى على جمعية كيكويو المركزية ونفى بعض زعمائها ومنع صدور المجلة التى تنطق باسمها . وفى الوظائف العامة تلقى المناصب الرئيسة مقصورة على الأوربيين ، كما أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس التشريعى من الآخرين ، بينما أهل البلاد لا يمثلهم فى هذه الهيئة سوى أربعة أعضاء .

وتنص المادة ١٣ على حرية الفرد فى التنقل والاقامة داخل الدولة التى ينتمى إليها ، ولكن الكينى الذى يتعين عليه حمل بطاقة التسجيل إذا غادر مكان العمل بإرادته فإن السلطات تعيده قسراً .

وهل لكل فرد الحق في التعليم ، وهل التعليم الأولي أو الأساسي إجباري ، طبقاً للمادة السادسة والعشرين ؟ الجواب بالنفي على وجه التأكيد وتطالب المادة الثالثة والعشرون بأن لكل أمرء الحق في العمل ، والاختيار الحر للعمل الذي يمارسه ، والتمتع بأحوال من العمل عادلة ومناسبة ، وفي الحماية ضد البطالة ، ونعتقد أن ما سجلناه من قبل عن شؤون العمل في كينيا ينطوي على مخالفة صارخة لتلك القواعد الانسانية .

الحق ، أن إدارة الرجل الأبيض في المستعمرات الإفريقية تجري على نقيض المبادئ التي يشتمل عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وأكثر من هذا فإن ما سجلناه عنها في الصفحات المتقدمة لخروج واضح على ميثاق الأمم المتحدة ، كما يتضح من الموازنة بينها وبين النصوص التالية الواردة في الفصل الثاني عشر من الميثاق خاصا بنظام الوصاية الدولي :

المادة السادسة والسبعون

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة ، المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي : -

(ب) العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم . وإطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه

ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب منها ببلء حريتها وطبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ح) التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء والنساء والتشجيع على إدراك ما بين مالم من تقييد بعضهم بالبعض .

(د) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الأمم المتحدة » وأهاليها المساواة بين هؤلاء الأهالي أيضاً فيما يتعلق بإجراء القضاء . .

